بحوث رجالية
في شخصيات جدلية

٦

المعلّى بن خُنيس
بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

المعلى بن خنيس

بحث رجالي

بحوث رجالية في شخصيات جدلية / ٦

المعلّى بن خنيس
بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : المعلی بن‌خنیس: بحث رجالی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسة الصادق علیه السلام للطباعة و النشر، ١٤٤٤ق.= ۲۰۲۳م.= ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری : ۱۵۸ ص.؛ ۵/۱۴×۵/۲۱ س‌م.
فروست : بحوث رجالیه فی شخصیات جدلیه؛ ٦.
شابک : ٤-١٠-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : چاپ قبلی: موسسه‌الصادق للطباعه والنشر، ١٤٤٣ ق.= ۲۰۲۱ م.= ١٤٠٠(بدون فروست).
یادداشت : کتابنامه: ص. [۱۳۸] - ۱۵۲؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : معلی‌بن‌خنیس
موضوع : شیعه -- سرگذشتنامه
Shi'ah -- Biography
محدثان شیعه
Hadith (Shiites) -- Authorities
رده بندی کنگره : BP۱۱۵ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۹۲٤
شماره کتابشناسی ملی : ۹۲٦۵۵۳۸

المعلّی بن خُنَیس، بحث رجالی

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٥هـ - ۲۰۲۳م - ١٤٠٢ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق علیه السلام

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ١٦٠ صفحة

ردمک: ٤-١٠-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (۰۰۹۸)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ٣٣٩٣٤٦٤٤ (۰۰۹۸۲۱)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمّقة، ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج، تتناول شخصية جدلية جداً عند الإمامية، ألا وهو (المُعلّى بن خُنيس)، والذي اختلف فيه الأعلام، من ناحية وثاقته من ضعفه في الحديث، حتى وصل حال الاختلاف فيه إلى أساتذتنا؛ فلذلك أحببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة، مركّزين في البحث عن الجنبة الرجالية، ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف، تاركين الجهات الأخرى للكتّاب والمصنّفين من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات من استلزام التطويل من غير طائل، وهدر لوقت الطلبة الأعزاء، وهذا ما لا نرضاه بطبيعة الحال، خصوصاً وأنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للإلقاء على طلبة البحث الخارج، بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها لما هو

المقصود من صناعة الاستنباط، والوصول إلى المختار في الوثاقة والضعف بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسّر الله تعالى إتمامها، وإلقاءها، وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب، أحببنا إبرازها لطلبة العلم، وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خير مُعين

والحمد لله ربّ العالمين.

إطلالة عامة على شخصية المُعلّى بن خُنيس

هو المُعلّى بن خُنيس، أبو عبد الله، مولى بني أسد، ومن ثَمّ صار مولى الإمام الصادق (عليه السلام)،[١] كوفي، بزّاز.[٢]

عاصر الإمام الصادق (عليه السلام)، واتصل به، وروى عنه، وقد عاش فترة سقوط الدولة الأموية، وظهور الدولة العباسية، وقد تقدّم في ترجمة غير واحد، الخصوصيات والسمات العامة لهذه الفترة، وامتيازها بظهور جملة من التيارات السياسية، والثورات والتيارات الفكرية المنحرفة والمغالية، ونحو ذلك.

ومن جُملة التغيرات السياسية المهمة، التي عاصرها المُعلّى بن خُنيس هو الثورات، ومنها ثورة زيد بن علي (رضوان الله عليه)، وكذلك بداية طموح العباسيين إلى السلطة، وجملة كبيرة من النزاعات القبلية، كالصراع القبلي بين اليمانية والعدنانية.

---

(١) ينظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٠٤ الرقم ٤٤٧٣.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٤١٧ الرقم ١١١٤، ينظر: الصدوق، كتاب من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٦٨.

ولا يُنكر دور الخوارج في تلك الفترة، وآثارهم السياسية الواضحة، في إضعاف ولا أقل شغل الدولة الأموية عن الالتفات إلى مقاليد السلطة وإدارة الحكم.

والظاهر من تتبع جملة من النصوص الواردة في المقام، أنه كان هناك طموح سياسي، ولا أقل رأي سياسي للمُعلّى بن خُنيس في ما عاصره من أحداث، ومنها صعود السلطة العباسية إلى تولّي زمام الأمور، الذي أدّى بالنهاية إلى مقتله، ولا أقل من أنه كان له اهتمام بالشأن السياسي العام، وموقعية الشيعة في ذلك العصر، وهذا طبيعي عند بعض الموالين لأهل البيت (عليهم السلام)، ومن أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، فإنَّ البعض منهم، يدفعهم الحب لأهل البيت (عليهم السلام)، ورؤيتهم بأنهم أحق بالحكم، وقيادة الأمة إلى الحديث أو التصرف في دائرة من الحياة السياسية -بشكلٍ أو بآخر-، مما يترتب عليه -في أغلب الأحيان- آثار سيئة، كملاحقة السلطات الحاكمة له، أو حتى مقتله، ولهذا أمثلة كثيرة، يمكن عدّ المُعلّى بن خُنيس واحداً منها.

ومن الطبيعي أن يرِد في تراجم رجال تلك الفترة، ملامح من هذه التيارات والاتجاهات -بشكل أو بآخر- بصورة عامة، ويُعتبر عصر الإمام الصادق (عليه السلام)، من أوضح العصور التي

ولدت، ونمت وترعرعت فيها هذه التيارات، والاتجاهات الفكرية؛ لذلك نجد أنها صارت أرضاً خصبة لظهور الشخصيات الجدلية من جهات متعددة، والرجل -أي المُعلّى بن خُنيس- من الشخصيات الجدلية التي ذُكر في حقها ما يُفهم منه التوثيق والتضعيف؛ ولذلك ذهب جمعٌ إلى وثاقته، بينما ذهب جمعٌ آخر إلى عدم ثبوت وثاقته، وحاله من هذه الجهة، كحال الشخصيات الجدلية متقدّمة الذكر.

ثمّ أنه لابدّ من الحديث عن حال الرجل، من ناحية الوثاقة والضعف، والذي هو المحور والغاية من أبحاثنا في علم الرجال فنقول:

وجوه القول بوثاقة المُعلّى بن خُنيس

الوجه الأول: جملة من الروايات الواردة في المقامِ، منها:

الرواية الأولى:

ما رواه الكشي في رجاله، في المُعلّى بن خُنيس، حيث قال:

((حدثني حمدويه بن نُصير، قال: حدثني العبيدي، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: حدثني إسماعيل بن جابر، قال:

كنتُ مع[1] أبي عبد الله (عليه السلام) مجاوراً بمكة، فقال لي: **يا إسماعيل، أُخرج حتى تأتي مَرّاً[2] وعسفان[3] فسَلْ: هل حدثَ**

---

(١) كذا في الأصل، وفي بقية النسخ: «كنت عند».

(٢) مَرّ: بفتح الميم، وتشديد الراء، من نواحي مكة، عنده يجتمع وادي النخلتين فيصيران وادياً واحداً. الحموي، معجم البلدان ١/ ٤٤٩.

(٣) عُسْفَانُ: بضم أوله، وسكون ثانيه ثم فاء، وآخره نون، فعلان من عسفت المفازة، وهو يعسفها وهو قطعها بلا هداية ولا قصد، وكذلك كل أمر يركب بغير روية، قال: سميت عسفان لتعسف السيل فيها كما سميت

بالمدينة حدَثٌ؟ قال: فخرجت حتى أتيت مَرّاً، فلم ألقَ أحداً، ثم مضيت حتى أتيت عسفان، فلم يلقني أحد، فارتحلت من عسفان، فلما خرجت منها لقيني عِير تحمل زيتاً من عسفان، فقلت لهم: هل حدث بالمدينة حدَثٌ؟ قالوا: لا، إلّا قتل هذا العراقي، الذي يقال له المُعلّى بن خُنيس، قال: فانصرفت إلى أبي عبد الله (عليه السلام)، فلما رآني، قال لي: **يا إسماعيل، قُتل المُعلّى بن خُنيس؟** فقلت: نعم، قال: فقال: **أما والله لقد دخلَ الجنة**)).[1]

ولقد ذهب جمعٌ، منهم المحدّث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه،[2] إلى أنَّ هذه الرواية تصلح أن تكون وجهاً للقول بوثاقة المُعلّى بن خُنيس، بمعية دخول الرجل الجنّة، كما هو صريح ذيل الحديث.

ثمّ أنه يقع الكلام في الرواية سنداً، ومتناً:

أما الكلام من ناحية السند، فرجالها:

الأبواء لتبوّء السيل بها، قال أبو منصور: عسفان منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة، وقال غيره: عسفان بين المسجدين وهي من مكة على مرحلتين. المصدر نفسه: ٤/ ١٢١-١٢٢.

(١) الطوسي: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٥ الرقم ٧٠٧.

(٢) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٩٣.

الأول: حمدويه بن نُصير، وهو حمدويه بن نُصير بن شاهي الكشي، ثقة، حسن المذهب، كثير العلم والرواية، تقدّم.

الثاني: محمد بن عيسى بن عُبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يُرسل إلاّ عن ثقة، تقدّم.

الرابع: عبد الرحمن بن الحجاج البجلي، ثقة، وجهٌ، ثبتٌ، معتمد الحديث، تقدّم.

الخامس: إسماعيل بن جابر الجعفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالرواية معتبرةٌ سنداً.

وأما الكلام في ناحية الدلالة:

فلابد في البداية من الإشارة إلى أنَّ المحدث النوري(رحمه الله)، نقل عبارة (يا إسماعيل، أُخرج حتى تأتي مَرّاً أو عسفان .....) بصورة (حتى تأتي مَرواً أو عسفان .....).

وبناءً على ذلك، فيمكن حمله على إرادة جبل المروة، المنعطف على جبل الصفا في مكة المكرمة، المجاور للكعبة

المشرفة.

وبالتالي، فعلى هذا لا يمكن حمل العبارة على إرادة مدينة مرو الشهيرة بخراسان، كما هو واضح؛ لعدم إمكانية الجمع بينها وبين عسفان، القريبة من مكة المكرمة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فغاية ما يمكن أنْ يقال في دلالة الرواية، هو حكايتها دخول المُعلّى الجنة بالقتلِ، وبمعية ما سيأتي -وما تقدّم- من محبته لأهل البيت (عليهم السلام)، وتفانيه في خدمتهم، وشوقه لأن يأخذوا دورهم، الذي رسمه الله تعالى لهم في هذه الحياة، ونصرته لهم في جملة مواقف واضحة، مضافاً إلى ما تقدّم من أنَّ له مواقف وآراء سياسية في النظام السياسي الحاكم في وقته؛ مما انتهى به إلى القتل ظلماً -كما تقدم وسيأتي بيانه أكثر-، خصوصاً مع ما هو المعروف من سيرة الأئمة (عليهم السلام)، من الدعاء لمحبيهم ومريديهم، بل حتى لزوارهم في حياتهم، وبعد مماتهم.

ومن الواضح أنَّ الإشارة إلى حاله بعد الممات شيء، وما يهمّنا في المقام شيء آخر، بتقريب:

أنَّ دخول الجنة، لا يدلّ على وثاقته في الحديث قبل وفاته، ولا يكشف عنها، خصوصاً بعد وجود جملة من القرائن

والشواهد والمؤيدات، على وقوع المخالفة من قِبله للإمام (عليه السلام) حال حياته، بل وإذاعة سره، بل وَرَدَ -وكما سيأتي تفصيله[1]- عنه ما يظهر منه بوضوح غلّوه في شأن الأئمة (عليهم السلام)، من قوله (إنّ الأوصياء أنبياء)، أي ينالوا درجة الإيحاء إليهم؛ لأنها لازم النبوة، كما هو واضح، مضافاً إلى ثبوت جملة من السمات للأئمة (عليهم السلام)، بكلماته هذه تدخل في حيّز ودائرة الغلو، كما هو واضح.

نعم، لو لم تكن هناك ملاحظات على حال الرجل، من الغلو ومخالفة الأئمة (عليهم السلام) وغيرها، كان يمكن أنْ يقال، بأنَّ دخول الجنة كاشف عن استقامته في الدنيا، ووثاقته في الحديث، كما هو واضح.

فالنتيجة:

أنَّ هذه الرواية مع اعتبارها سنداً، لا تصلح أنْ تكون وجهاً للقول بوثاقة المُعلّى بن خُنيس في الحديث حال حياته، وبالتالي، اعتبار مروياته، وإمكانية الاستناد إليها.

---

(١) ينظر: ص٢٦.

الرواية الثانية:

ما ذكره الكشي في رجاله:

((عن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن محمد بن زياد، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن إسماعيل، عن جابر، قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام)، فقال لي: **يا إسماعيل قُتل المُعلّى؟** فقلت: نعم، فقال: **أما والله، لقد دخل الجنة**)).[1]

وتقدم تقريب دلالتها على وثاقة المُعلّى.

ويقع الكلام في الرواية سنداً، فرجالها:

الأول: أحمد بن منصور، وهو أحمد بن منصور الخزاعي، بقرينة روايته عن أحمد بن الفضل، الذي هو الخزاعي أيضاً، وكذلك يسمى الرجل بمحمد بن منصور بن نصر الخزاعي، كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره)، حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء يُذكر، ولم يُشر إلى حاله، من ناحية الوثاقة في الحديث، أو الضعف.[2]

ثم أننا تتبعنا حال الرجل في الأسانيد، والكتب الفقهية،

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٥ الرقم ٧٠٧.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٦٥ الرقم ٥٤١٦ ، ص٣٦٦ الرقم ٥٤٤٤.

والرجالية، فلم نجد وجهاً للقول بوثاقته.

نعم، ما لفت انتباهنا، أنه عادة ما يروي الكشي، عن أحمد بن منصور، بواسطة محمد بن مسعود العياشي، في جملة كبيرة من الموارد، ولكنّه في المقام يروي عنه مباشرة، فمن المحتمل جداً وجود سقط في السند، والأقرب أنَّ الساقط هو محمد بن مسعود العياشي، الثقة لدينا.

فالنتيجة:

أن أحمد بن منصور الخزاعي، لم يثبت له توثيق.

الثاني: أحمد بن الفضل، وقد وَرَدَ تحت ثلاثة عناوين:

١ـ أحمد بن الفضل، مطلق من غير تقييد.

٢ـ أحمد بن الفضل الخزاعي.

٣ـ أحمد بن الفضل الكناسي.

وقد وقع الرجل بهذه العناوين، في مجموعة ليست بكبيرة من الروايات، ولعلّها لا تتجاوز العشر، فقد روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه الحسين بن موسى، في كتاب العقيقة من الكافي،[1] كما روى في كتاب المعيشة، باب النوادر، عن أبي عمر

(١) ينظر: الكافي، الكليني: ٦/ ٧: كتاب العقيقة، ب: فضل البنات ح ١٢.

الحذّاء، وروى عنه علي بن سليمان،[١] كما روى في كتاب الجهاد من الكافي، عن عبد الله بن جبلة، وروى عنه محمد بن احمد القلنسي.[٢]

كما روى الرجل في باب فضل زيارة أبي عبد الله الحسين (عليه السلام)، كما ذكر ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره)، في كتابه تهذيب الأحكام.[٣]

هذه إطلالة عامة على مروياته في المجاميع الروائية.

وأما ترجمة الرجل، فقد ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وقال عنه:

((أحمد بن الفضل الخزاعي، له كتاب النوادر))[٤] لا أكثر من ذلك.

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٣١٦: كتاب المعيشة ب: النوادر ح ٥٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥/ ٥١: كتاب الجهاد ب: الرجل يدفع عن نفسه اللص ح ١.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦/ ٤٧-٤٨ ب: فضل زيارته (عليه السلام) ح ٢٠.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٨٩ الرقم ٢١٨.

وكذلك ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره)، في عِداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه:((أحمد بن الفضل الخزاعي، واقفي)).[1]

وبعد التتبع، لم نجد ما يصلح أنْ يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل، واعتبار مروياته.

وبالتالي، فهو ممن لم يثبت له توثيق لدينا.

وحال باقي رجال السند تقدّم، وعليه، فالرواية ساقطة سنداً؛ لعدم ثبوت وثاقة أحمد بن منصور الخزاعي، وأحمد بن الفضل الخزاعي، وكذلك أيضاً احتمال الإرسال، وسقوط الواسطة، كما تقدّم.

وأما الحديث من ناحية الدلالة فقد تقدّم، فلا داعي للإعادة.

الرواية الثالثة:

ما رواه الكليني في الكافي:

((علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الوليد بن صبيح، قال: جاء رجل إلى أبي عبد

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٣٢ الرقم ٤٩٤٩.

الله (عليه السلام)، يدّعي على المُعلّى بن خُنيس ديناً عليه، فقال: ذهب بحقي، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام): **ذهب بحقك الذي قتله، ثم قال للوليد: قم إلى الرجل فأقضه من حقه، فإني أريد أن أُبرّد عليه جلده الذي كان بارداً)).**[1]

وكذلك روى الشيخ الطوسي (قدس سره)، عن علي، في تهذيب الأحكام مثله.[2]

ويمكن تقريب الدلالة، من جهة كثرة اهتمام الإمام (عليه السلام)، بإبرائه ذمة المُعلّى من كلّ حق متعلّق بها، أي جعل جلد المُعلّى بارداً، فيريد الإمام (عليه السلام) بقضاء دَينه إعادة البرد إلى جلده، كما كان سابقاً، وهذا يدلّ على علو منزلته، ووثاقته في الحديث من باب أولى.

ويقع الكلام في الرواية سنداً، فرجالها :

الأول: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقة، تقدّم.

---

(١) الكليني، الكافي: ٥/ ٩٤ ب: الدين ح٨، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦٤.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦/ ١٨٦، كتاب الديون والكفالات ح١١.

الثاني: أبوه، إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث لدينا، تقدّم.

الثالث: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يُرسل إلاّ عن ثقة، تقدّم.

الرابع: الوليد بن صبيح الأسدي الكوفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالرواية معتبرة سنداً.

وأما الكلام في الدلالة:

فما نراه من الدلالة -بل هو الظاهر منها-، أنَّ الإمام (عليه السلام) أراد أنْ يدفع المال للرجل؛ ليبرد الرجل الذي كان بارداً، من جهة أنَّ صاحب المال أو (الدَين)، كان هادئ الأعصاب، بارد الجلد، ثم طالب بحقه فغضب، أو تعصّب، وأصبح جلده حاراً؛ نتيجة غضبه، ومطالبته بماله، فأراد الإمام (عليه السلام) أنْ يدفع المال له، وأن يُعيد جلده إلى ما كان عليه من البرودة، وهدوء الأعصاب، هذا أولاً.

وثانياً: أنه حتى على تقدير حمل إرادة تبريد جلد المُعلّى بن خُنيس وهو ميت، فغاية ما يدلّ عليه حينئذٍ، أنَّ المُعلّى كان محلّ عطف وعناية الإمام (عليه السلام)، وقضاء دَينه سلوك متوقّع منه

(عليه السلام) تجاه مواليه، ومحبيه، ومَن قُتل مظلوماً، وغيره.

وبالتالي، فلا دلالة لهذا الموقف، على وثاقة المُعلّى بن خُنيس في الحديث في الحياة بوجه.

الرواية الرابعة:

ما رواه الكليني في روضة الكافي:

((علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

دخلتُ عليه يوماً، فألقى إليّ ثياباً، وقال: **يا وليد، ردّها على مطاويها**، فقمتُ بين يديه، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): **رحم الله المُعلّى بن خُنيس**، فظننت أنه شبّه قيامي بين يديه، بقيام المُعلّى بين يديه، ثم قال: **أُفٍ للدنيا، أُفٍ للدنيا، إنما الدنيا دار بلاء، يسلّط الله فيها عدوّه على وليّه**)).[1]

والمراد من عبارة (ردّها على مطاويها)، أي أنَّ الثياب كانت منشورة، فأراد (عليه السلام) من الوليد أنْ يلفّها ويطويها، ولكن محلّ الاستدلال إنما هو ذيل الحديث، وهو قوله (عليه السلام): (يسلّط الله عدوّه على وليّه)، بمعية حمل وليّه على المُعلّى بن خُنيس،

(١) الكليني، الكافي: ٨/ ٣٠٤ ح٤٦٩.

فيكون في ذلك إشارة إلى علو منزلته، وجلالة قدره، وبالتالي استبطان ذلك للوثاقة في الحديث.

وللمناقشة فيه مجالٌ:

أمّا من ناحية السند، فالرواية معتبرة؛ لما تقدّم من وثاقة واعتبار مرويات رجال السند.

وأما دلالة، فيمكن المناقشة في المدّعى منها، بالقول:

إنَّ الأقرب حمل التعبير الوارد (وليّه) على الإمام (عليه السلام)، دون المُعلّى بن خُنيس، والشاهد على ذلك أمور:

الأول: أنَّ المراد من كون الإنسان ولي الله تعالى، الإشارة إلى منزلة عظيمة، من أوضح مصاديقها الأئمة (عليهم السلام)، وأما حملها على غيرهم، فهو بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام.

الثاني: أنه يبعد أن ينال المُعلّى بن خُنيس مكانة ولي الله؛ لأنه قد صدرت منه أفعال كثيرة غير محمودة، كإذاعته لأسرار الأئمة (عليهم السلام)؛ مما سبّب أذىً لهم (عليهم السلام)، وكذلك غلوّه بحقهم، وإظهار ذلك الغلو بقوله(إنّ الأوصياء أنبياء).

وكما صرّح بذلك الكشي، في ما رواه في ترجمة ابن أبي يعفور حيث وَرَدَ:

((محمد بن الحسن البراثي وعثمان، قالا: حدّثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن الحجّال، عن أبي مالك الحضرمي، عن أبي العباس البقباق، قال: تذاكر ابن أبي يعفور والمُعلّى بن خُنيس، فقال ابن أبي يعفور: الأوصياء علماء، أبرار، أتقياء، وقال ابن خُنيس: الأوصياء أنبياء، قال: فدخلا على أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: فلما استقر مجلسهما، قال: فبدأهما أبو عبد الله (عليه السلام)، فقال: **يا عبد الله، أبرأ ممن قال: إنّا أنبياء**)).[1]

ولأهمية الرواية في إثبات غلو المُعلّى، فلابد من النظر إلى سندها ورجالها، وهم:

الأول: محمد بن الحسن البراثي، وفي بعض النسخ البراني، ولكن الظاهر أنه البراثي لا البراني؛ بقرينة أنَّ الكشي قد روى في رجاله كثيراً، عن محمد بن الحسن البراثي، والبراثي هذا، يروي في تلك الموارد عن محمد بن يزداد، ومنها الرواية محل الكلام.

وأما محمد بن الحسن البرّاني، فإنه وإن روى عنه الكشي في غير مورد، وإن كان من دون كنية، ولكن الراوي عنه في جميع تلك الموارد، أبو علي الفاربي، كما ذكره الكشي في الواقفة، في

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥١٥ الرقم٤٥٦.

اثني عشر مورداً، وهذا بخلاف محلّ الكلام.

وعليه، فالرّجل في محلّ الكلام، هو محمد بن الحسن البراثي، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فبعد التتبع لحال الرجل، لم نجد ما يصلح أنْ يكون وجهاً للقول بوثاقته.

وعليه، فلا ثبوت لوثاقة الرجل، ولا اعتبار لمروياته.

الثاني: عثمان، وعثمان هذا، هو عثمان بن حامد الكشي، بقرينة أن الكشي يروي عن محمد بن الحسن البراثي، وعثمان بن حامد الكشي في غير مورد من رجاله.[1]

والمهم في المقام، الكلام في حال الرجل، من ناحية الوثاقة في الحديث، فنقول:

ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، في موردين:

الأول: قال فيه ((عثمان بن حامد، يكنى أبا سعيد الوجيني، من أهل كش، ثقة)).[2]

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٤٩٧ الرقم ٤١٧.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٩ الرقم ٦١٦٣.

الثاني: قال فيه ((عثمان بن حامد، روى عنه الكشي)).[1]

ويمكن توجيه تكرار ترجمته، بما قدّمناه -وهو المختار والأقرب-، من أنَّ رجال الشيخ الطوسي، وصلنا بصورة المسودة غير النهائية، والتي تحتاج إلى إعادة ترتيب، لم تتح الفرصة للشيخ بترتيبه بالوضع النهائي؛ ولذلك نجد فيه تكرار ترجمة رجل واحد في موارد متقاربة جداً.

وعلى كل حال، فصريح كلمات الشيخ الطوسي أنه ثقة.

الثالث: محمد بن يزداد الرازي.

في البداية لابدّ من الإشارة إلى أنه في نسخة الأصل (زياد) بدل (يزداد)، ولكن الصواب كما هو واضح يزداد؛ بقرينة أنَّ ابن يزداد، يروي عن محمد بن الحسين بن الخطاب، كما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله، في باب من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، -على ما سيأتي-.

ثم أنه لابدّ من الحديث عن حال الرجل، من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له الشيخ الطوسي (رحمه الله) في رجاله، في موضعين:

---

(١) المصدر نفسه: ص ٤٣٣ الرقم ٦٢٠٧.

الأول: في عِداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، وقال عنه:

((محمد بن يزداد الرازي)).[١]

الثاني: في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه:

((محمد بن يزداد، روى عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب))[٢].

نعم، يمكن توجيه التهافت من الشيخ الطوسي (قدس سره)، من جهة ذكره للرجل في عِداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) أولاً، ومن ثَم في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، من جهة كون الكتاب وصل إلينا بصيغة المسودة غير النهائية، والأمر سهل.

أما الكشي، فقد تعرّض لذكره في رجاله، مع جمع من الرواة، -كعلي وأحمد ابني الحسن بن علي بن فضّال، وعبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، والقاسم بن هشام اللؤلؤي،

---

(١) المصدر السابق: ص ٤٠٢ الرقم ٥٨٩٤.

(٢) المصدر نفسه: ص٤٤٧ الرقم٦٣٤٨.

وآخرين-، فقد سأل أبو عمر الكشي عن أحوالهم، من أبي النضر محمد بن مسعود العياشي، وأجابه عنهم، ومنهم محمد بن يزداد، حيث قال: ((وأما محمد بن يزداد الرازي فلا بأس به)).[١]

ونقل عدم البأس هذا، ابن داود في رجاله.[٢]

ثمّ أنَّ الشيخ الصدوق (طاب ثراه)، تعرّض لذكر حادثة، عن محمد بن يزداد في كتابه كمال الدين، وخروج توقيع من القائم (عليه السلام) بشأنه، حيث قال:

((قال أبو القاسم بن أبي الحليس: ..... وكتب محمد بن يزداد يسأله الدعاء لوالديه، فكتب أو (فوَرَدَ) (عليه السلام): **غفر الله لك، ولوالديك، ولأختك المتوفاة، الملقبة كلكي، وهذه امرأة صالحة، متزوجة بجوار**)).[٣]

والمتحصل من جميع ما تقدّم:

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١٢ الرقم ١٠١٤.

(٢) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٢١١.

(٣) الصدوق، كمال الدين: ص٤٩٣ ب: ٤٥ ذكر التوقيعات الواردة من القائم (عليه السلام) ح١٨.

أنَّ محمد بن يزداد الرازي، معتبر الحديث.

الرابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الخامس: الحجّال، وهو عبد الله، أو عبيد الله بن محمد بن الحجّال المزخرف، الأسدي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: أبو مالك الحضرمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

((الضحاك، أبو مالك الحضرمي، كوفي، عربي، أدرك أبا عبد الله (عليه السلام)، وقال قوم من أصحابنا: روى عنه، وقال آخرون: لم يروِ عنه، وروى عن أبي الحسن (عليه السلام)، وكان متكلماً، ثقة ثقة في الحديث، وله كتاب في التوحيد، رواية علي بن الحسن الطاطاري، أخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدّثنا جعفر بن محمد بن عبيد الله، قال: حدّثنا عبيد الله أحمد بن نهيك، عن علي بن الحسن الطاطاري، عنه)).[1]

وبعد التتبع، لم نجد ما يعارض هذا التوثيق، ولا ما يخدش به، وعليه، فالرجل ثقة في الحديث.

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٥ الرقم ٥٤٦.

السابع: أبو العباس البقباق، وهو الفضل بن عبد الملك، أبو العباس البقباق، الكوفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالرواية معتبرة سنداً، بعد أن كان لها طريقان:

الطريق الأول غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة محمد بن الحسن البراثي، بخلاف الثاني المعتبر.

والرواية صريحة في غلو المُعلّى بن خُنيس، واعتقاده بأنَّ الأئمة (عليهم السلام) أنبياء، وبذلك تثبت لهم كل سمات وخصائص الأنبياء، وهذا عين الغلو، كما تقدّم.

فالنتيجة:

أنَّ الرواية الرابعة وإن كانت معتبرة سنداً، ولكنها غير تامة دلالة، وبالتالي، فلا تصلح أن تكون وجهاً، للقول بوثاقة المُعلّى.

الرواية الخامسة:

ما رواه الصفّار في بصائر الدرجات:

((أحمد بن الحسين، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن حماد بن عثمان، عن المُعلّى بن خُنيس، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) في بعض حوائجي، قال: فقال لي: **مالي أراك كئيباً**

حزيناً؟ قال: فقلت: ما بلغني عن العراق من هذا الوباء أذكر عيالي، قال: **فاصرف وجهك**، فصرفت وجهي، قال: ثم قال: **أُدخل دارك**، قال: فدخلت، فإذا أنا لا أفقد من عيالي صغيراً ولا كبيراً إلاّ وهو لي في داري بما فيها، قال: ثم خرجت، فقال لي: **اصرف وجهك، فصرفته، فنظرت فلم أرَ شيئاً**)).[1]

ويمكن تقريب وثاقة المُعلّى في المقام، بمعية أنَّ الأئمة (عليهم السلام) لا يظهرون المعجزات، وخوارق العادات إلاّ لأوليائهم الخُلّص، ومواليهم المعتمدين، والمُعلّى حيث أنه كان موَرَدَ هذه الأفعال خارقة العادة في المقام، فلابدّ أنْ يكون من أوليائهم.

وبالتالي فوثاقته في الحديث حينئذٍ، لعلها أول السمات، بل أهونها.

وللمناقشة في الرواية مجال واسع:

أما سنداً فمن جهتين:

الأولى: ورود محمد بن سنان فيها، والرجل ضعيف لدينا،

---

(١) الصفّار، بصائر الدرجات: ص٤٢٧ ب:١٣ في أنّ الأئمة (عليهم السلام) أنهم يسيّرون في الأرض من شاءوا من أصحابهم ح ٨، الخوئي، معجم رجال: الحديث: ١٩/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

غير معتبر الحديث.

الثانية: المُعلّى بن خُنيس، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقته لحدّ الآن، فهو متهم بالغلّو -كما تقدّم-.

ويضاف إلى ذلك، عدم إمكانية إثبات وثاقة الشخص، برواية نفسه عنه، ويضاف إلى ذلك، ما ذكرناه مفصلاً[1] من الحديث في كتاب بصائر الدرجات للصفّار، وانتهينا إلى أنَّ النسخة التي بأيدينا لا دليل على مطابقتها مع نسخة الأصل.

وبالتالي، لا يمكن الاعتماد على مروياتها، خصوصاً في حال الإنفراد بنقلها من قبل الصفّار.

وبعد كل هذا، بات من الواضح أنَّ الرواية إنما هي من أكاذيب الغلاة، وما وَرَدَ فيها يشير إلى ذلك بوضوح.

وعليه، فالرواية ساقطة سنداً ودلالة.

الرواية السادسة:

ما رواه ابن طاووس، عن الطرازي في كتابه، قال:

((فقال أبو الفرج محمد بن موسى القزويني الكاتب (رحمه الله)، قال: أخبرني أبو عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، عن

(١) عادل هاشم، بصائر الدرجات، دراسة وتحليل (مخطوط).

أبيه، عن جده محمد بن سنان، عن يونس بن ظبيان، قال:

كنت عند مولاي أبي عبد الله (عليه السلام)، إذ دخل علينا المُعلّى بن خُنيس في رجب، فتذاكروا الدعاء فيه، فقال المُعلّى: يا سيدي علّمني دعاءً يجمع كل ما أودعته الشيعة في كتبها، فقال: **قل يا مُعلّى: اللّهم إني أسالك صبر الشاكرين لك، ..... ثم قال: يا مُعلّى، والله ولقد جَمع لك هذا الدعاء، ما كان من لدن إبراهيم الخليل إلى محمد (صلى الله عليه وآله)**.[1]

وللمناقشة في هذه الرواية مجال واسع:

أما من ناحية السند:

فالسند مليء بمَن لا اعتبار لمروياتهم، ومنهم:

الأول: محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، وهو الزاهري، وكذلك يسمى السناني، حفيد محمد بن سنان، والرجل غير معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: محمد بن سنان نفسه، والرجل ضعيف، غير معتبر الحديث، تقدّم.

---

(١) ابن طاووس، إقبال الأعمال: ص٢١٠، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦٥.

الثالث: يونس بن ظبيان، ضعيف جداً، غالٍ، وضّاع، كذّاب مشهور، لا يُلتفت إليه، تقدّم.

وأما من ناحية الدلالة:

فلا دلالة في الرواية، بل ولا إشارة فيها إلى وثاقة المُعلّى بن خُنيس في الحديث بوجه.

الرواية السابعة:

ما رواه الشيخ المفيد (قدس سره) مرسلاً:

((أنَّ داود بن علي بن عبد الله بن عباس، قَتَلَ المُعلّى بن خُنيس مولى جعفر بن محمد (صلى الله عليه وآله) وأخذ ماله، فدخل عليه جعفر (عليه السلام) وهو يجرّ رداءه، وقال له: **قتلت مولاي وأخذت مالي!، أما علمت أن الرجل ينام على الثكل، ولا ينام على الحرب، لأدعون الله عليك**، فقال له داود: أتهددنا بدعائك؟ -كالمستهزئ بقوله-، فرجع أبو عبد الله (عليه السلام) إلى داره، فلم يزل ليله كله قائماً وقاعداً حتى إذا كان السحر، سُمع وهو يقول في مناجاته: **يا ذا القوة القوية، ويا ذا المحال الشديد، ويا ذا العزة التي كل خلقك لها ذليل، أكفني هذا الطاغية، وانتقم لي منه**، فما كان إلاّ ساعة حتى ارتفعت الأصوات بالصياح، وقيل: قد

مات داود بن علي الساعة)).[١]

وللمناقشة في سند ودلالة الرواية مجال واسع:

أما سنداً: فالرواية غير معتبرة؛ للإرسال فيها.

وأما دلالة: فلا إشعار فيها -فضلاً على الدلالة- على وثاقة المُعلّى في الحديث حال حياته، بل غاية ما تدلّ عليه، أنَّ الإمام (عليه السلام) دعا على داود بن علي الذي قتل المُعلّى ظلماً وأخذ ماله، وهو ظلم واضح، ولا دلالة في ذلك الدعاء على وثاقة المُعلّى في الحديث حال حياته، كما هو واضح.

الرواية الثامنة:

ما رواه الكشي في رجاله:

((عن ابن أبي نجران، عن حماد الناب، عن المسمعي، قال: لمّا أخذ داود بن علي المُعلّى بن خُنيس حبسه، وأراد قتله، فقال له المُعلّى: أخرجني إلى الناس، فإنّ لديّ دَيناً كثيراً، ومالاً، حتى أشهد بذلك، فأخرجه إلى السوق، فلما اجتمع الناس، قال: يا أيها الناس، أنا مُعلّى بن خُنيس، من

---

(١) المفيد، الإرشاد: ٢/ ١٨٥، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

عرفني فقد عرفني، إشهدوا أنَّ ما تركت من مالٍ، عينٍ، أو دَينٍ، أو أمة، أو عبد، أو دار، أو قليل، أو كثير، فهو لجعفر بن محمد، قال: فشدّ عليه صاحب شرطة داود، فقتله، قال: فلما بلغ ذلك أبا عبد الله (عليه السلام)، خرج يجرّ ذيله حتى دخل على داود بن علي وإسماعيل ابنه خلفه، فقال: **يا داود قتلت مولاي وأخذت مالي**؟ قال: ما أنا قتلته، ولا أخذت مالك، قال: **والله لأدعون الله على مَن قتل مولاي، وأخذ مالي**، قال: ما قتلته، ولكن قتله صاحب شرطتي، فقال: **بإذنك أو بغير إذنك**؟ قال: بغير إذني، قال: **يا إسماعيل، شأنك به**، قال: فخرج إسماعيل والسيف معه، حتى قتله في مجلسه، قال حمّاد: وأخبرني المسمعي، عن مُعتّب قال: فلم يزل أبو عبد الله (عليه السلام) ليلته ساجداً وقائماً، قال: فسمعته في آخر الليل وهو ساجد ينادي: **اللّهم إني أسألك بقوتك القوية، وبمحالك الشديد، وبعزتك التي خلقك لها ذليل، أن تصلي على محمد وآل محمد، وأنْ تأخذه الساعة**، قال: فوالله ما رفع رأسه من سجوده، حتى سمعنا الصائحة، فقالوا: مات داود بن علي، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): **إني دعوت الله عليه بدعوة، بعث الله إليه ملكاً،**

فضرب رأسه بمرزبة،[١] انشقت منها مثانته)).[٢]

واستدل بهذه الرواية جمعٌ، منهم المحدث النوري (رحمه الله) على وثاقة المُعلّى بن خُنيس.[٣]

ويقع الكلام في الرواية سنداً، فرجالها :

الأول: ابن أبي نجران، وهو عبد الرحمن بن أبي نجران التميمي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: حمّاد الناب، وهو حمّاد بن عثمان الناب، أو ذو الناب، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: المسمعي، الظاهر أنه عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، المسمعي، البصري، والرجل ضعيف لديناً، غير معتبر الرواية، تقدّم.

الرابع: مُعتّب، مولى الإمام أبي عبد الله (عليه السلام)، وقد ترجم

---

(١) المِرْزَبَةُ بالتَّخْفِيفِ: المِطْرَقَةُ الكَبِيرَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلْحَدَّادِ، وَفِي حَدِيث المَلَكِ (وبِيَدِهِ مِرْزَبَةٌ) وَيُقَال لَهَا أَيضاً: الإِرْزَبَّةُ، بالهَمْزِ والتَّشْدِيدِ. الزبيدي، تاج العروس: ٢/ ٢١.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٥-٦٧٦ الرقم ٧٠٨.

(٣) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

لـه الشـيخ الطـوسي (قدس سره) في رجالـه، في موردين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه:

((مُعتّب، مولى أبي عبد الله (عليه السلام)، مدني، أُسند عنه)).(١)

الثاني: في عِداد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((مُعتّب، مولى أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة)).(٢)

ثمّ أنَّ الكشي أفرد له باباً خاصاً في رجاله، أوردَ فيه روايتين:

الأولى:

((حدثني حمدويه وإبراهيم، عن محمد بن عبد الحميد، عن يونس بن يعقوب، عن عبد العزيز بن نافع، أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: **هم عشرة -يعني مواليه- فخيرهم وأفضلهم مُعتّب، وفيهم خائن، فاحذروه وهو صغير**)).(٣)

ولابدّ من الإشارة إلى أنَّ (صغير) إما اسم أو وصف، ولكن في بعض نسخ اختيار معرفة الرجال (صفير) بالفاء،

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣١٢ الرقم ٤٦٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٤٢ الرقم ٥١٠٣.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥١٩ الرقم٤٦٥.

فيكون اسماً.

ويقع الكلام في الرواية سنداً، فرجالها :

الأول: حمدويه بن نصير بن شاهي الكشي، ثقة، حسن المذهب، كثير العلم والرواية، تقدّم.

الثاني: إبراهيم بن نُصير الكشي، أخو حمدويه بن نصير الكشي، ثقة، مأمون الحديث، كثيره ، تقدّم.

الثالث: محمد بن عبد الحميد، إذا كان هو العطار الكوفي، فهو ثقة، تقدّم.

الرابع: يونس بن يعقوب بن قيس البجلي، الدهني، الكوفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: عبد العزيز بن نافع، ولابدّ من الإشارة إلى أنه ابن نافع، وليس ابن تابع، كما ضبطه البعض، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فقد ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بالقول:

((عبد العزيز بن نافع الأموي، مولاهم كوفي))[1] وخارج دائرة هذه الترجمة، لم نعثر على ما يصلح أن يكون وجهاً للقول

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٩ الرقم ٣٢٨٣.

بوثاقة الرجل.

وعليه، فالرجل لم يثبت له توثيق لدينا، وعليه، فالرواية غير معتبرة لدينا، ولكنها عموماً تصلح للتأييد؛ وذلك لما تقدّم من توثيقه من قبل الشيخ الطوسي صريحاً.

الرواية الثانية:

ما رواه الكشي عن علي بن محمد:

((قال: حدثني محمد بن أحمد، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن الحسن بن محبوب، لا أعلمه إلاّ عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: **موالي عشرة، خيّرهم مُعتّب، وما يظن مُعتّب إلاّ أني أسخر[1] من الناس**)).[2]

ويقع الكلام في الرواية سنداً، فرجالها :

الأول: علي بن محمد، وهو علي بن محمد بن فيروزان القمي، كثير الورود في أوائل أسانيد الكشي، لم يثبت له توثيق، فهو غير معتبر الرواية لدينا.

الثاني: محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري،

(١) وفي نسخة أخرى (أسحر الناس)

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال:٢/ ٥١٩ الرقم٤٦٦.

القمي، صاحب نوادر الحكمة، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: الحسن بن الحسين اللؤلؤي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراد، أو الزراد، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الخامس: إسحاق بن عمار هو الصيرفي، أو الكوفي، أو الساباطي، أو التغلبي، أو الفطحي، فالكلّ واحد، وهو ثقة، شيخ من أصحابنا، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالرواية غير معتبرة لدينا؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن محمد القمي، ولكن مع ذلك، فهي تصلح لتأييد توثيق الشيخ الطوسي المتقدم.

فالنتيجة: أنَّ مُعتّب مولى أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، معتبر الحديث، وعليه، فالرواية غير معتبرة سنداً؛ لعدم ثبوت وثاقة المسمعي، بل الثابت لدينا ضعفه.

وأما من ناحية الدلالة:

فلم نجد فيها ما يدلّ على وثاقة المُعلّى في الحديث حال

حياته، وما ذهب إليه جمعٌ، من الاستدلال بالرواية على وثاقة المُعلّى، فليس في محلّه، ولعلهم استفادوا وثاقة الرجل من اهتمام الإمام الصادق (عليه السلام)، بأمر قتله وأخذ ماله، ولكن من الواضح أنه لا دلالة في ذلك على وثاقته في الحديث حال حياته، بل اهتمامه (عليه السلام) بأمره، لعلّه نابع من كونه من مواليه ومحسوباً عليه، والمعروف عنهم (عليهم السلام) الاهتمام بأمر مواليهم وأتباعهم ومريديهم، ومن مظاهر هذا الاهتمام، الاهتمام بأمر مقتلهم وأموالهم، ونحو ذلك.

الرواية التاسعة:

ما ذكره الكشي في رجاله :

((حمدويه قال: حدّثنا محمد بن عيسى ومحمد بن مسعود، قال: حدّثنا جبريل بن أحمد قال: حدّثنا محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن الوليد بن صبيح، قال، قال داود بن علي لأبي عبد الله (عليه السلام): ما أنا قتلته -يعني مُعلّى-، قال: **فمن قتله؟** قال: السيرافي -وكان صاحب شرطته-، قال: أقدنا منه؟ قال: **قد أقدتك**، قال: فلما أخذ السيرافي وقُدّم ليُقتل، جعل يقول: يا معشر المسلمين[1]، يأمروني بقتل الناس،

(١) في نسخة أخرى (يا معشر الناس).

فأقتلهم لهم، ثم يقتلوني، فقُتل السيرافي)).[1]

وسند الرواية مشتمل على جمع:

الأول: حمدويه، وهو حمدويه بن نُصير بن شاهي الكشي، ثقة، حسن المذهب، كثير العلم والرواية، تقدّم.

الثاني: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: محمد بن مسعود العياشي، السمرقندي، صاحب التفسير، ثقة، جليل القدر، عينٌ، صدوق، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: جبريل بن أحمد الفاريابي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي، ثقة، تقدم.

السادس: الوليد بن صبيح الأسدي، الكوفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه: فالرواية معتبرة سنداً.

وأما دلالة:

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٦٧٧ الرقم ٧١٠.

ففي البداية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ هناك تهافت، واختلاف واضح في سرد أحداث مقتل المُعلّى بن خُنيس، وردّة فعل الإمام (عليه السلام) على ذلك، وهذا واضح، وسيتضح أكثر مع استعراض الروايات القادمة، المتعلقة بهذه الحادثة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فقد تقدم الحديث[1] عن أنه لا دلالة فيما ذُكر من القصة بكاملها، على وثاقة المُعلّى بن خُنيس في الحديث حال حياته بوجه، وأنّ استدلال البعض بهذه الرواية على وثاقة المُعلّى، في غير محلّه.

الرواية العاشرة:

ما رواه الكشي في رجاله قال:

((محمد بن مسعود،[2] قال: كتب إليّ الفضل، قال: حدّثنا ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن إسماعيل بن جابر، قال: قدم أبو إسحاق (عليه السلام) من مكة، فذُكر له قتل المُعلّى بن خُنيس، قال: فقام مغضباً يجرّ ثوبه، فقال له إسماعيل ابنه: يا أبه أين تذهب؟ قال: **لو كانت نازلة لأقدمت عليها،**

---

(١) يراجع: ص٤٦

(٢) وفي نسخة أخرى (محمد بن يعقوب).

فجاء حتى دخل على داود بن علي، فقال له: **يا داود لقد أتيت ذنباً لا يغفره الله لك**، قال: وما ذاك الذنب؟ قال: **قتلت رجلاً من أهل الجنة**، ثم مكث ساعةً، ثم قال: **إن شاء الله**، فقال له داود: وأنت أتيت ذنباً لا يغفره الله لك، قال: **وما ذاك الذنب؟** قال: زوّجت ابنتك فلاناً الأموي، قال: **إن كنت زوّجت فلاناً الأموي، فقد زوّج رسول الله (صلى الله عليه وآله) عثمان، وليَ برسول الله أسوة**، قال: ما أنا قتلته، قال: **فمن قتله؟** قال: قتله السيرافي، قال: **فأقدنا منه**، قال: فلما كان من الغد، غدا إلى السيرافي، فأخذه فقتله، فجعل يصيح: يا عباد الله يأمروني أنْ أقتل لهم الناس، ويقتلوني)).[1]

وقد استدل بهذه الرواية جمعٌ، منهم المحدث النوري (رحمه الله) على وثاقة المُعلّى،[2] بينما ذهب سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) إلى أنَّ الرواية، من روايات المدح للمُعلّى بن خُنيس.[3]

وللمناقشة في هذه الرواية مجال وحاصله:

أما سنداً، فرجال السند هم:

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٨ الرقم٧١١.

(٢) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٣) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦١ ـ ٢٦٢.

الأول: محمد بن مسعود العياشي، السمرقندي، صاحب التفسير، ثقة، جليل القدر، عينٌ، صدوق، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: الفضل بن شاذان النيسابوري، أو النيشابوري، ثقة، جليل القدر، متكلم، مشهور، تقدّم.

الثالث: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يُرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

الرابع: إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي، ثقة، تقدّم.

الخامس: إسماعيل بن جابر، والظاهر هو الجعفي، الثقة، المتقدّم.

وعليه، فالرواية معتبرة سنداً.

وأما دلالة: فمحور العبارة المستفاد منها وثاقة المُعلّى، هو قوله (عليه السلام) (قَتَلتَ رجلاً من أهل الجنة)، ولكن تقدّم سابقاً[1] الإشارة إلى أنَّ الصيغة التي نُقلت فيها قصة مقتل المُعلّى بن خُنيس في الروايات ذات الشأن بذلك، كانت متهافتة، متضاربة في قسم منها زماناً، أو مكاناً، أو جهة، ونحو ذلك.

---

(١) يراجع: ص٤٨.

وعلى تقدير ثبوت هذه العبائر، فمع ذلك غاية ما تدلّ عليه، هو أنَّ الرجل دخل الجنة بعد أنْ قُتل مظلوماً، ومن الواضح أنَّ هذا شيء، وما نحن بصدد إثباته -وهو وثاقة المُعلّى حال حياته، واعتبار مروياته، وإمكانية الاعتماد عليها- شيء آخر، ومثل هذا الأمر، لا يثبت بدخوله الجنة، خصوصاً مع ثبوت جملة من السلوكيات غير المقبولة منه بحق الإمام (عليه السلام)، كإذاعته لأسراره ونحو ذلك، فضلاً عمّا تقدّمت الإشارة إليه[1] بالنص المعتبر، من غلو المُعلّى وتصريحه بعقائد فاسدة، أقرب لعقائد الغلاة، حيث جعل الأئمة (عليهم السلام) أنبياء، وما يترتب على ذلك من سمات، يدفع -القول بثبوتها- صاحبه إلى الدخول في دائرة الغلو، المنهي عنه من قبل الأئمة (عليهم السلام).

ثمّ أنه حتى لو تنزّلنا، وقلنا بدلالة دخول الجنة على وثاقته في الحديث، فمع ذلك، هناك جملة من الوجوه -كما ستأتي الإشارة إليها[2]-، من أقوال أعلام الرجال وغيرها، والتي تصرّح بضعف المُعلّى في الحديث، وعدم إمكان الاعتماد على شيء من حديثه، وهذه الوجوه تمنع من الاطمئنان بوثاقته

---

(١) يراجع: ص٢٦.

(٢) ينظر: ص١٠٣.

كما هو ظاهر؛ وذلك لأننا قد بنينا على أنَّ المختار في مدرَك حجية قول الرجال، كونها عبارة عن قرينة، أو شاهد، أو مؤيد يحمل قيمة احتمالية معينة، لها القدرة على الدخول في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي، توثيقاً أو تضعيفاً.

وبذلك، يكون هذا الوجه حاملاً لقيمة احتمالية، تدفع باتجاه الاطمئنان بوثاقة المُعلّى، ولكن في نفس الوقت، هناك تلك الوجوه والأقوال لأعلام الرجال، كالنجاشي، وابن الغضائري، والتي كذلك تحمل قيمةً احتمالية معينة، تدفع باتجاه ضعف المُعلّى بن خُنيس.

فبالتالي، لا يمكن الوصول إلى الاطمئنان بوثاقة المُعلّى، مع وجود تضعيفات النجاشي، وابن الغضائري، خصوصاً مع احتمالية -بل أقربية أو قل تعيّن، كما تقدمت الإشارة إليه - أن آراء النجاشي في أحوال الرجال، لم تكن وليدة أفكاره، ونظرة معاصريه، أو أساتذته، بل كانت نتيجة تراكم الأقوال، والآراء، والروايات الواردة بأحوال الرواة، طبقة بعد طبقة، وبالتالي فكانت آراء النجاشي، وابن الغضائري، تمثل عصارة وخلاصة نتائج تلك الأحوال، وكلمات أهل الرجال، السابقين والمتقدمين عن النجاشي.

ومن الطبيعي أن تكون تلك النتائج مبنية على مقدمات متنوعة، مختلفة، متعددة، وفي بعض الأحيان مختلفة، متناقضة، أعمل هؤلاء الأعلام اجتهادهم من خلال تطبيق المنهج العلمي، للوصول إلى نتائج واضحة، بأحوال هؤلاء الرواة.

وعليه، فلا يمكن الإطمئنان بوثاقة المُعلّى بن خُنيس، مع كل ما تقدم.

الرواية الحادية عشر:

ما ذكره الكشي في رجاله:

((وجدت بخط جبريل بن أحمد، قال: حدثني محمد بن عبد الله بن مهران قال: حدثني محمد بن علي الصيرفي، عن الحسن[1]، عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي العلاء وأبي المغرى، عن أبي بصير، قال:

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول، وجرى ذكر المُعلّى بن خُنيس فقال: **يا أبا محمد، أكتم عليّ ما أقول لك في المُعلّى**، قلت: أفعل، فقال: **أما أنه ما كان ينال درجتنا إلاّ بما يناله**

(١) يحتمل أن يكون الحسن بن علي بن أبي حمزة، بقرينة التصريح به في صفحة: ٨٥٣ ، وهو الذي ضعّفه الكشي، وروى في تفسير القمي.

منه داود بن علي، فقلت: وما الذي يصيبه من داود؟ قال: يدعو به، فيأمر به، فيضرب عنقه ويصلبه، قلت: إنّا لله وإنا إليه راجعون، قال: ذاك قابل،[1] قال: فلما كان قابل وليّ المدينة، فقصد المُعلّى فدعاه، وسأله عن شيعة أبي عبد الله، وأنْ يكتبهم له، فقال: ما أعرف من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) أحداً، وإنما أنا رجل اختلف في حوائجه، وما اعرف له صحاباً، فقال: تكتمني، أما انك إنْ كتمتني قتلتك، فقال له المُعلّى: بالقتل تهددني؟! والله لو كانوا تحت قدمي ما رفعت قدمي عنهم، وإن أنت قتلتني لتسعدني وأُشقيك، فكان كما قال أبو عبد الله (عليه السلام)، لم يغادر منه قليلاً ولا كثيراً))[2].

وعدّها سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، من روايات المدح في المُعلّى[3]، بينما ذهب المحدث النوري إلى دلالتها على وثاقته[4].

وللمناقشة فيها سنداً ودلالة مجال:

---

(١) معنى قابل أي في العام القادم.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٨-٦٧٩ الرقم٧١٣.

(٣) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦٢.

(٤) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٩٦.

أما سنداً فرجالها:

الأول: جبريل بن أحمد الفاريابي، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: محمد بن عبد الله بن مهران، ضعيف جداً في الحديث، فاسد المذهب، كذّاب، تقدم.

الثالث: محمد بن علي الكوفي، القرشي، الصيرفي، (أبو سمينة)، كذّاب، غالٍ، لا يُعتمد عليه، تقدّم.

الرابع: الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، غير معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: الحسين بن أبي العلاء، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

((الحسين بن أبي العلاء الخفاف، أبو علي الأعور، مولى بني أسد، ذكر ذلك ابن عقدة، وعثمان بن حاتم بن منتاب، وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله): هو مولى بني عامر، وأخواه علي وعبد الحميد، روى الجميع عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان الحسين أوجههم.

له كتب، منها ما أخبرناه وأجازه محمد بن جعفر الأديب، عن أحمد بن محمد الحافظ، قال: حدّثنا محمد بن سالم بن عبد

الرحمن الأزدي، ومحمد بن أحمد بن الحسين القطواني، قالا: حدّثنا أحمد بن أبي بشر، عن الحسين بن أبي العلاء))[١].

وأما الشيخ الطوسي(قدس سره)، فقد ترجم له في رجاله، في موضعين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، وقال عنه:

((الحسين بن أبي العلاء الخفاف))[٢].

الثاني: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه:

((الحسين بن أبي العلاء العامري، أبو علي الزندجي[٣] الخفّاف الكوفي، مولى بني عامر، يبيع الزندج، أعور))[٤].

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

((الحسين بن أبي العلاء، له كتاب يعدّ في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن

---

(١) النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٥٢ ـ ٥٣ الرقم ١١٧.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٣١ الرقم ١٣٣٩.

(٣) وهو نوع من الثياب فنسب اليه، وقيل الزندجي نسبة الى زندج احدى قرى بوشنج، وبوشنج من قرى ترمذ.

(٤) المصدر نفسه: ص ١٨٢ الرقم ٢٢٠٢.

بابويه القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير وصفوان، عن الحسين بن أبي العلاء))[1].

وأما الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة، فيمكن الانتهاء إلى وثاقته، بوجهين:

الأول: ما ذكره النجاشي -كما تقدّم[2]- من أنَّ أخويه علياً وعبد الحميد، روى الجميع عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان الحسين أوجههم، والمراد بأوجههم من ناحية الحديث، ووجاهة الحديث تعني قوته وضبطه، والاعتماد عليه، بقرينة سياق الكلام عن الرواية عن الإمام الصادق (عليه السلام).

ويعضد ذلك: أنَّ عبد الحميد بن أبي العلاء ثقة، بتصريح النجاشي[3]، فيكون الحسين بن أبي العلاء ثقة، من باب أولى، بمعية تقدّمه على أخيه بالوجاهة الحديثية، والروائية.

وعلى تقدير عدم استيضاح ذلك، فلا أقل من اعتبار مروياته، وهذا هو القدر المتيقن من عبارة النجاشي، وإن

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠٧ الرقم ٢٠٤.

(٢) يراجع: ص٥٦-٥٧.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٦ الرقم ٦٤٨.

كانت وثاقته قريبة جداً من كلمات النجاشي، بعد استبعاد إرادة الوجاهة الاجتماعية، بقرينة سياق الكلام عن الرواية والمرويات.

الوجه الثاني: وهو رواية ابن أبي عمير، وصفوان عنه، كما صرّح بذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، كما تقدّم[1]، بل هما رواة كتابه.

والصحيح -كما هو المختار- ، أنَّ ابن أبي عمير وصفوان، لا يرويان بل لا يُرسلان إلاّ عن ثقة، فالحسين بن أبي العلاء ثقة، من هذا الباب.

نعم، ذهب البعض إلى أنَّ الرجل ثقة، من جهة كونه من أصحاب الأصول، كما صرّح بذلك الشيخ الطوسي، كما تقدّم[2].

ولكن هذا مبني على اعتبار وثاقة صاحب كل أصل، ولكن قد تقدّم مفصلاً[3]، نقد هذا الكلام، وذكرنا:

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ١٠٧ الرقم ٢٠٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص١٢٢ وما بعده.

أنَّ هناك خلافاً كبيراً بين الأعلام، في بيان معنى الأصل، ويظهر من كلمات الشيخ الطوسي في ترجمة إسحاق بن عمار، من أنَّ ((أصله معتمد عليه)) [1] أنَّ تقييده في المقام للاحتراز، وأنه ليس كل أصل معتمد عليه، وبالتالي، فالانتهاء إلى وثاقة كل صاحب أصل، ليست بذلك الوضوح.

السادس: أبو بصير، وهو ليث بن البختري، المرادي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعلى كل حال، فما ثبت من ضعف وكذب، لغير واحد من رجال السند، كفيل بإسقاط اعتبار الرواية سنداً.

وأما الكلام من ناحية الدلالة:

فقد تقدّم ما يشبه الرد عن هذه الرواية، وذكرنا أنَّ وصول الرجل إلى مقام عالٍ بالقتل ظلماً شيء، وثبوت وثاقته في الحديث، كصفة علمية معمول بها، ومعوّل عليها في علم الرجال حال حياته، واعتبار مروياته، شيء آخر، خصوصاً بعد أن صدرت منه تصرفات فعلية، وعقائدية، تشير إلى عدم صفاء فعله وعقيدته من الخدش.

---

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٥٤.

ويبقى ضعف السند، بجمع من الضعفاء والكذّابين، هو الأساس في رد هذه الرواية.

الرواية الثانية عشر:

ما ذكره الكشي في رجاله:

((أبو جعفر أحمد بن إبراهيم القرشي، قال: أخبرني بعض أصحابنا، قال:

كان المُعلّى بن خُنيس (رحمه الله) إذا كان يوم العيد، خرج إلى الصحراء، شعثاً مغبراً في زي ملهوف، فإذا صعد الخطيب المنبر، مدّ يده نحوه السماء، ثم قال: اللّهم هذا مقام خلفائك، وأصفيائك، وموضع أمنائك، الذين خصصتهم بها، ابتزّوها وأنت المقدّر لما تشاء، لا يُغلب قضاؤك، ولا يُجاوز المحتوم من تدبيرك، كيف شئت، وأنّى شئت، علمك في إرادتك، كعلمك في خلقك، حتى عاد صفوتك، وخلفاؤك مغلوبين، مقهورين، مبتّرين[1]، يرون حكمك مبدّلًا، وكتابك منبوذاً، وفرائضك محرّفة عن جهات شرائعك، وسنن نبيك (صلواتك عليه) متروكة، اللّهم العن أعداءهم من الأوّلين والآخرين،

(١) في نسخة (مستترين)

والغادين والرايحين[١]، والماضين والغابرين، اللّهم والعن جبابرة زماننا، وأشياعهم، وأتباعهم، وأحزابهم، وأعوانهم، إنك على كل شيء قدير))[٢].

وقد عدّ جمعٌ، أنها من روايات الوثاقة، ولا أقل تدل على حُسن حال الرجل، وعلو درجة إيمانه، وهو مقتضى للقول باعتبار مروياته.

ولكن للمناقشة في الرواية مجال سنداً ودلالة:

أما من ناحية السند:

فالرجل الوحيد فيه، هو أحمد بن إبراهيم القرشي، وهو يروي عن بعض أصحابنا في المقام، أمّا أحمد بن إبراهيم القرشي، فبعد التتبع في كتب أصحابنا، لم نجد له ترجمة تُذكر، ولا بيان لحاله، من ناحية الوثاقة والضعف، فبالتالي، هو مهمل من الناحيتين.

وقد وَرَدَ الرجل في كتب العامة كثيراً، فقد وَرَدَ في الضعفاء

---

(١) من الغدوة والرواح، أي الداخلين في أول النهار وآخره.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٩ الرقم٧١٥.

للعقيلي[١]، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي[٢]، وابن عساكر في تاريخ دمشق في غير مورد[٣].

نعم، أشار ابن عساكر في تاريخ دمشق، إلى أن أحمد بن إبراهيم القرشي، حدّث عن عائذ، أو عائد، قال:

((وقع علينا في يوم الخميس مستهل جُمادى الأولى، يعني سنة سبعاً وعشرين ومئتين))[٤].

وهذا يعطينا تصوراً على أنَّ طبقة مشايخه، كانت تعيش في فترة مائتين وسبع وعشرين للهجرة، وكذلك وَرَدَ في غيره من الكتب[٥]، ولم نجد بعد التتبع بالمقدار الذي تتبعنا به، ما يصلح أنْ يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل.

وبالتالي، فهو غير معتبر الرواية؛ لعدم ثبوت توثيق له.

---

(١) العقيلي، الضعفاء: ٢/ ٣٤١.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ١٠/ ١٨.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ١/ ٤٨، ٢/ ٨، ٥/ ٣٦٠، ٧/ ١٤، ٨/ ٢١٧، ١٠/ ٢٨٠، ١١/ ٢١٠، وغيرها من الموارد.

(٤) المصدر السابق: ١٨/ ٩٥.

(٥) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: ٣١/ ٥٣٩، ٣٢/ ٣٢٠، الذهبي، سير أعلام النبلاء:٢١/ ٤٠٠، ابن خلكان، وفيات الأعيان: ٤/ ٣٠٥.

ثم أن الرجل في المقام، يروي عن (بعض أصحابنا)، وهذا العنوان غير معروف، وغير مشخص حتى يمكن أنْ يُستكشف، أو يُطّلع، أو يُستوضح حاله، من ناحية الوثاقة والضعف في الحديث، وبالتالي، فهذا وجه آخر، لعدم اعتبار سند الرواية.

وعليه، فالرواية ساقطة سنداً لما تقدّم.

وأما من ناحية الدلالة:

فقد أُدرجت الرواية في جملة الروايات، الدالّة على مدح المُعلّى بن خُنيس، كما فعل ذلك جمعٌ، منهم سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) في معجم رجاله[1].

ولكن من الواضح أنه لا دلالة فيها، على وثاقة المُعلّى في الحديث، واعتبار مروياته، فإنَّ غاية ما تدل عليه، -على تقدير اعتبارها سنداً-، أنَّ الرجل كان صاحب اطّلاع على الدعاء، -وإن كان بعض فقرات دعائه غير واضحة المعنى-، دون الأكثر من ذلك، وأما مسألة وثاقته في الحديث، فهي أمر آخر، له مقدماته الخاصة، وأسسه المخصوصة، وهي غير ثابتة للمُعلّى بهذه الرواية، كما هو واضح.

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦٠.

الرواية الثالثة عشر:

ما روي في المحاسن:

((عن ابن فضّال، عن علي بن عقبة بن خالد، قال: دخلتُ أنا والمُعلّى بن خُنيس على أبي عبد الله (عليه السلام)، فأُذن لنا، وليس هو في مجلسه، فخرج علينا من جانب البيت، من عند نسائه، وليس عليه جلباب، فلما نظر إلينا رحّب، فقال: **مرحباً بكما وأهلاً**، ثم جلس وقال: **أنتم أولو الألباب في كتاب الله، قال الله (تبارك وتعالى): (إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ)**[1]، **فأبشروا، أنتم على إحدى الحسنيين من الله**[2].

أما أنكم إنْ بقيتم حتى تروا ما تمدّون إليه رقابكم، شفى الله صدوركم، وأذهب غيظ قلوبكم، وأدّى لكم على عدوكم، وهو قوله تعالى: (وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ (١٤) وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ)[3]، **وإنْ مضيتم قبل أن تروا ذلك، مضيتم على**

---

(١) سورة الرعد: آية ١٩.

(٢) ذلك إشارة إلى قوله تعالى: (قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ)، سورة التوبة: آية ٥٢.

(٣) سورة التوبة: آية ١٤-١٥.

دين الله، الذي رضيه لنبيه، (صلى الله عليه وآله) وبعثه عليه))[1].

وقيل في تقريب دلالتها:

أنَّ الرواية صحيحة، ويظهر منها أن عقبة بن خالد، والمُعلّى بن خُنيس، من خواص الإمام الصادق (عليه السلام)، وموضع عنايته، ووصفهم بأنهم من أولي الألباب، أي أولي العقول، وهذا غاية المدح والثناء من قبل الإمام (عليه السلام)، ثم يبشّرهم بإحدى الحسنيين، إما النصر أو شفاء الصدور، وإنْ مضيتم قبل أنْ تروا ذلك، مضيتم على دين الله، الذي رضيه لنبيه (صلى الله عليه وآله)، وبعثه عليه، أي أنهم على هدى من ربهم، وبذلك، يمكن أن يُفتتح الاستدلال على وثاقة المُعلّى بهذه الرواية[2].

ولكن، قد تقدّم مفصلاً[3] الحديث في كتاب المحاسن، وقلنا: إنه يمكن الاعتماد على مروياته، شريطة التدقيق في السند، -خصوصاً ما لاحظناه من التفاوت الكبير، في عدد الوسائط في أسانيد الروايات -، والدلالة.

---

(١) البرقي، المحاسن: ١/ ١٦٩-١٧٠ ح١٣٥، المجلسي، بحار الأنوار: ٦٥/ ٩٣.

(٢) ينظر: حسين الساعدي، المعلى بن خنيس: ص ٨٨.

(٣) عادل هاشم، كتاب المحاسن، دراسة وتحليل (مخطوط).

وأما سند الرواية، فرجالها:

الأول: ابن فضّال، هو الحسن بن علي بن فضّال؛ لأنه هو الذي يروي عنه كتابه، كما سيأتي[١] صريحاً، من الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، والحسن بن علي بن فضّال، ثقة، جليل، زاهد، ورع، تقدّم.

الثاني: علي بن عقبة بن خالد، ترجم له النجاشي، في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

((علي بن عقبة بن خالد الأسدي، أبو الحسن، مولى، كوفي، ثقة ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أحمد بن محمد بن الجراح، قال: حدّثنا محمد بن همام، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا محمد بن تسنيم، قال: حدّثنا عبد الله بن محمد الحجال، عن علي بن عقبة بكتابه، ولأبيه عقبة كتاب أيضاً، ذكره سعد))[٢].

وترجم له الشيخ الطوسي، في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

---

(١) ينظر: ٦٩ - ٧٠.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧١ الرقم ٧١٠.

((علي بن عقبة، له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضّال، عنه)).[١]

وذكره في رجاله في موردَين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه:
((علي بن عقبة الأسدي، مولاهم، كوفي))[٢].

الثاني: في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه:
((علي بن عقبة مولى، كوفي)).[٣]

والمتحصل، أن علي بن عقبة بن خالد الأسدي، ثقة.

الثالث: عقبة بن خالد الأسدي، والرجل ممن روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وقد وَرَدَ في روايات بلغت خمساً وخمسين مورداً، كما روى عنه جمعٌ، منهم ولده، علي بن عقبة بن خالد الأسدي المتقدم، وغيره كالحسن بن علي، وغالب بن عثمان، ومحمد بن عبد الله بن هلال.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٤ الرقم ٣٨٥.
(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٣٩٣.
(٣) المصدر نفسه: ص ٢٦٦ الرقم ٣٨١٨.

وقد ترجم له النجاشي، في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

((عقبة بن خالد الأسدي، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا الحسين، قال: حدّثنا محمد بن علي بن تمام، قال: حدّثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن لاحق، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، عن أبيه، عن علي بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد بالكتاب))[1].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي، في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

((عقبة بن خالد، له كتاب، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الله بن هلال، عنه))[2].

بينما ذكره في رجاله، في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عقبة بن خالد الأسدي، كوفي))[3].

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٩ الرقم ٨١٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٠ الرقم ٥٣٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص٢٦١ رقم ٣٧١٣.

ومن الواضح أنه لا تصريح، ولا تلميح، من الطوسي والنجاشي على وثاقة عقبة، ولكن مع ذلك، ذهب جمعٌ إلى وثاقته، واستندوا على وجوه، منها:

الوجه الأول:

أنَّ الرجل من رجال إسناد كامل الزيارات، حيث روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه محمد بن عبد الله بن هلال، في فضل إتيان المشاهد المشرفة في المدينة[1].

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع:

فقد تقدّم أنه لا دلالة للوقوع في إسناد كامل الزيارات على الوثاقة في الحديث، حتى على مستوى المشايخ المباشرين، إلاّ في حدود معينة ذكرناها هناك، وأما على مستوى الأعم من المشايخ المباشرين، -كما هو الحال في عقبة، الذي لا يمكن أنْ يكون من المشايخ المباشرين لابن قولويه (المتوفى سنة ٣٦٨ للهجرة) -فالأمر واضح جداً، فلا دلالة له على الوثاقة في الحديث، وقد فصّلنا الكلام فيه في محله ، وإن ذهب بعض

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص٦٤-٦٥ ب: ٦ فضل إتيان المشاهد في المدينة ح ٥ ، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢/ ١٦٧.

أساتيذنا (دامت بركاته)، إلى استفادة الوثاقة، حتى من الوقوع في الدائرة الأعم من المشايخ المباشرين، سواء انتهى السند إلى المعصوم، أو غير المعصوم، ولكنه مردود، كما تعرضنا له مفصلاً في مختاراتنا الرجالية في التوثيقات العامة ، فراجع[1].

الوجه الثاني:

ما رواه الكليني محمد بن يعقوب (رحمه الله):

((عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضّال، عن علي بن عقبة، عن أبيه، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): **يا عقبة، لا يقبل الله من العباد يوم القيامة، إلاّ هذا الأمر، الذي أنتم عليه**))[2].

وللمناقشة فيه مجال واسع:

أما من ناحية السند:

فإنه غير معتبر؛ وذلك لورود سهل بن زياد الآدمي فيه، وهو عندنا ضعيف، مضطرب العقيدة، غير معتبر الرواية.

نعم، قد يقال -كما قيل-: أنه يمكن أنْ تكون روايات

---

(١) عادل هاشم، أبحاث في التوثيقات العامة (مخطوط).

(٢) الكافي، الكليني: ٣/ ١٢٨ ب: ما يعاين المؤمن والكافر ح١.

الكليني عن عدة، عن سهل بن زياد، يمكن تصحيحها ببعض الوجوه.

ولكن تقدّم، أنَّ هذه الطرق المدّعاة كلهّا غير تامة، فراجع ما ذكرناه مفصلاً في كتابنا، سهل بن زياد، بحث رجالي[1].

وعليه، فالرواية غير معتبرة سنداً.

وأما دلالة فيرد عليها:

أولاً: أنه لا دلالة فيها على الوثاقة في الحديث؛ لأنَّ موضوع الرواية، هو الإشارة إلى العقيدة، وأنهم على عقيدة حقّة، مستقيمة، واضحة، مقبولة، أما وثاقته في الحديث فذاك أمر آخر، له مقدماته العلمية الخاصة، التي يترتب عليها، كالضبط، والدقة، وحُسن المنهج، والطريقة في إعداد الروايات، والاستماع، والسماع، ونحو ذلك، والإشارة إلى تحققها في عقبة، بمقتضى هذه الرواية، غير واضح.

وبالتالي، فلا تنفع لإثبات وثاقته.

ثانياً: أنَّ الراوي لهذه الرواية، هو عقبة بن خالد نفسه، فبالتالي، لا يمكن إثبات وثاقة شخص، برواية نفسه عنه، كما

---

(١) ينظر: عادل هاشم، سهل بن زياد بحث رجالي: ص٦٧.

هو واضح.

وعليه، فالرواية غير معتبرة سنداً، ساقطة دلالة، وبالتالي، فهذا الوجه ساقط.

الوجه الثالث:

ما رواه الكليني محمد بن يعقوب (رحمه الله):

((عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن الحسين بن علي، عن أبيه، عن عقبة بن خالد، قال: دخلت أنا والمُعلّى وعُثمان بن عمران على أبي عبد الله (عليه السلام)، فلما رآنا، قال: **مرحباً، مرحباً بكم، وجوه تحبنا ونحبها، جعلكم الله معنا، في الدنيا والآخرة**))[1].

وللمناقشة فيها مجال سنداً، ودلالة:

أما سنداً: فالطعن فيه واضح، من خلال سهل بن زياد الآدمي، فالرجل ضعيف في الحديث، فاسد العقيدة، تقدّم.

وأما دلالة: فلا يمكن إثبات وثاقة رجل، من خلال نفس روايته عن نفسه، كما هو واضح.

---

(١) الكليني، الكافي: ٤/ ٣٤ ب: القرض ح ٤، المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٩٣.

وعليه، فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه الرابع:

ما رواه الكشي في رجاله، في عقبة بن خالد، قال:

((حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثني عبد الله بن محمد، عن الوشاء، قال: حدّثنا علي بن عقبة، عن أبيه، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنّ لنا خادمة لا تعرف ما نحن عليه، فإذا أذنبت ذنباً، وأرادت أنْ تحلف بيمين، قالت: لا، وحق الذي إذا ذكرتموه بكيتم، قال: فقال: **رحمكم الله من أهل بيت**))[1].

واستند إليها البعض، للقول بوثاقة عقبة بن خالد، باعتباره من أشار إليهم الإمام (عليه السلام) بالرحمة.

وللمناقشة فيه مجال واسع:

أما سند الرواية، فرجالها:

الأول: محمد بن مسعود العياشي، السمرقندي، صاحب التفسير، ثقة، جليل القدر، عينٌ، صدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: عبد الله بن محمد بن خالد بن عمر الطيالسي،

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٣٤ الرقم ٦٣٦.

ويسمى عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي، ثقة، سليم الجنبة، خيّر، تقدّم.

الثالث: الوشاء، وهو الحسن بن علي الوشاء، وهو المعروف بـ (ابن بنت الياس)، ثقة، وجهٌ، تقدم.

الرابع: علي بن عقبة بن خالد الأسدي، ثقة، ثقة، تقدّم.

الخامس: عقبة بن خالد الأسدي، لم يثبت له توثيق لحدّ الآن. وعليه، فالرواية غير معتبرة سنداً، لحد الآن.

وأما دلالة الرواية:

فلا يمكن إثبات وثاقة عقبة بهذه الرواية؛ وذلك لأنه هو نفسه الذي يرويها، فكيف يمكن إثبات وثاقة شخص، برواية نفسه عنه.

فالنتيجة النهائية:

أنَّ عقبة بن خالد الأسدي لم يثبت له توثيق لدينا، وبناء على ذلك، فرواية المحاسن غير معتبرة سنداً.

وأما دلالة، فالراوي للرواية عقبة بن خالد، ولا يمكن إثبات وثاقته، ومكانته، ومكانة أي شخص، بروايته عن نفسه.

فالرواية ساقطة دلالة من هذه الناحية، فتسقط دلالتها

على وثاقة المُعلّى، كما هو واضح، هذا من جانب.

ومن جانب آخر:

فالمعاني الواردة في الرواية، عالية جداً عن مكانة مثل مكانة عقبة بن خالد، بل حتى على المُعلّى بن خُنيس، وقد تقدّم[١] -وسيأتي إن شاء الله[٢]- أنَّ المُعلّى خالف أمر الإمام (عليه السلام)، وأذاع سره، وكان سبب أذيته (عليه السلام)، بل كان ذا عقيدة فاسدة، غالٍ، بالنص الصحيح.

وبالتالي، فلا يستقيم هذا المعنى وهذه السمات والصفات، مع حال المُعلّى ولا عقبة، فلاحظ.

فالنتيجة النهائية:

أنه لا يمكن الاستدلال برواية المحاسن، على وثاقة المُعلّى بن خُنيس.

الرواية الرابعة عشر:

رواية محمد بن يعقوب الكليني:

((عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد

(١) يراجع: ص٦٦.

(٢) ينظر: ص١١٢.

بن الحسين بن علي، عن أبيه، عن عقبة بن خالد، قال: دخلتُ أنا والمُعلّى وعثمان بن عمران، على أبي عبد الله (عليه السلام)، فلما رآنا قال: **مرحباً، مرحباً بكم وجوه تحبنا ونحبها، جعلكم الله معنا في الدنيا والآخرة**))[1].

وقد ذهب المحدث النوري(قدس سره)، إلى أنها من جملة الأخبار الشاهدة على وثاقة المُعلّى[2]، وزاد البعض على أنَّ الرواية صحيحة على القول بوثاقة ابن زياد، ومنسجمة مع الصحيحة المتقدمة -أي رواية المحاسن التي اتضح ضعفها سنداً-، فمن الجائز أنْ يصدر مثل هذا الترحيب من الإمام الصادق (عليه السلام)، بحق المُعلّى وعقبة بن خالد[3].

وللمناقشة فيها مجال واسع سنداً ودلالة:

أما سنداً: فلثبوت ضعف سهل بن زياد الآدمي، في الحديث والعقيدة، وكذلك عدم ثبوت وثاقة عقبة بن خالد

---

(١) الكليني، الكافي: ٤/ ٣٤ ب: القرض ح ٤، المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٩٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: حسين الساعدي، المعلى بن خنيس: ص ٨٨.

الأسدي، كما تقدّم[١].

وأما دلالة: فقد تقدم[٢] الخدش فيها مفصلًا فلا نعيد.

وعليه، فالرواية ساقطة سنداً ودلالة، فلا تصلح للاستدلال بها على وثاقة المُعلّى بن خُنيس.

الرواية الخامسة عشر:

ما وَرَدَ في أمالي الشيخ الطوسي (قدس سره)، الحسن بن محمد الطوسي في مجالسه، عن أبيه، عن ابن الغضائري، عن التلعكبري، عن محمد بن همام، عن علي بن الحسين الهمداني، عن محمد بن خالد، عن أبي قتادة، عن صفوان الجمّال، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، في حديث أنه قال للمعُلى بن خُنيس: **يا مُعلّى، اعزز بالله يعزك**، قال بماذا؟ قال: **يا مُعلّى، خف الله، يخف منك كل شيء، يا مُعلّى، تحبب إلى إخوانك بصلتهم، فإنّ الله (تبارك وتعالى) جعل العطاء محبة، والمنع مبغضة، فأنتم والله إنْ تسألوني فأعطيكم فتحبوني، أحب إليّ من أنْ لا تسألوني فلا أعطيكم فتبغضوني، ومهما أجرى الله لكم شيء على يديّ، فالمحمود الله،**

---

(١) يراجع :ص٧٨.

(٢) المصدر السابق.

ولا تبعدون من شكر ما أجرى الله لكم على يديّ [١].

وقُرّبت دلالتها على وثاقة المُعلّى، بالقولِ:

أنَّ الرواية صحيحة، وفيها وصية تربوية إيمانية، يخصّ بها الإمام الصادق (عليه السلام) المُعلّى بن خُنيس، وكان الإمام (عليه السلام) يعدّه لمهمة لما في الخبر من مضامين مهمة، كالعزة بالله، والتحبب للإخوان، والشكر لله على نعمة الأئمة (عليهم السلام)، وما جرى على أيديهم؛ ولذلك فهي من ضمن أدلة وثاقة المُعلّى[٢].

ثمّ انه يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

أما الكلام من ناحية السند، فرجالها:

الأول: الشيخ الطوسي، ولا كلام فيه، فإنه شيخ الطائفة.

الثاني: ابن الغضائري، وقد تقدّم الحديث منا عنه مفصلاً[٣]، وأنه ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: التلعكبري، وهو هارون بن موسى التلعكبري،

---

(١) ينظر: الطوسي، الأمالي: ص٣٠٤، الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٩/ ٤٧٦ ح١٢٥٣٢.

(٢) حسين الساعدي: المعلى بن خنيس: ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٣) عادل هاشم، ابن الغضائري دراسة وتحليل، (مخطوط).

ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة، واسع الرواية، عديم النظير، تقدّم.

الرابع: محمد بن همّام، وهو محمد بن أبي بكر همّام بن سهيل الكاتب، الإسكافي، البغدادي، المكنّى أبا علي، ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة، شيخ أصحابنا في زمانه، تقدّم.

الخامس: علي بن الحسين الهمداني، ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وقال عنه:

((علي بن الحسين الهمداني ثقة))[1].

وبعد التتبع لم نجد ما يعارض هذا التوثيق، ولا ما يعضده ويدعمه، ومع ذلك، فهذا التوثيق صريح، وكافٍ لاعتبار مرويات الرجل.

فالنتيجة، أنَّ علي بن الحسين الهمداني أو (الهمذاني)، ثقة، معتبر الحديث.

السادس: محمد بن خالد، وهو محمد بن خالد البرقي، بقرينة جملة من الروايات الأخرى، التي يروي فيها محمد بن

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٨ الرقم٥٧١٣.

همام، بواسطة علي بن الحسين الهمداني، عن محمد بن خالد البرقي[١]، ومحمد بن خالد البرقي هو والد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، والرجل -أي محمد بن خالد البرقي- معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: أبو قتادة، وهو أبو قتادة القمّي، علي بن محمد بن حفص بن عبيد الأشعري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن محمد بن حفص بن عبيد بن حميد، مولى السائب بن مالك الأشعري، أبو قتادة القمّي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وعمّر وكان ثقة، وابنه الحسن بن أبي قتادة الشاعر، وأحمد بن أبي قتادة أعقب، له كتاب، أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا محمد بن همّام، قال: حدّثنا علي بن الحسين الهمداني، قال: حدّثنا محمد بن خالد البرقي، عن أبي قتادة بكتابه))[٢].

وتبعه بعد ذلك جمع من الأعلام، كالعلّامة الحلي،[٣] وابن

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٢ الرقم ٧١٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٨٩ الرقم ٥٧٢.

داود،[١] وآخرين، في نقل هذا التوثيق.

نعم لابدّ من الإشارة إلى أنَّ النجاشي عنون، علي بن محمد بن حفص بن عبيد بن حميد، مولى السائب بن مالك الأشعري، أبو قتادة القمّي فقال: روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وعمّر، وكان ثقة، وذكر أن ابنه الحسن بن أبي قتادة، واحمد بن أبي قتادة.

وعنون أيضاً، الحسن بن أبي قتادة، وعلي بن محمد بن عبيد بن حفص، مولى سائب بن مالك الأشعري، وذكر أنَّ الحسن يكنّى أبا محمد.

وعنون أيضاً، الحسن بن أبي قتادة، علي بن محمد بن عبيد بن حفص، مولى السائب بن مالك الأشعري، وذكر أنَّ الحسن يكنّى بأبي محمد، وقال:

((وروى أبو قتادة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأبي الحسن (عليه السلام)))[٢] وفيه علي بن محمد بن حفص بن عبيد بن حميد.

وعنون أيضاً، ((محمد بن أحمد بن أبي قتادة، علي بن

---

(١) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ١٥٨ الرقم ١٠٧٥.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧ الرقم ٧٤.

محمد بن حفص بن عبيد بن حميد، مولى السائب بن مالك الأشعري))[1] إلى آخر ما ذكره.

وأنت خبير:

أولاً: أنَّ مقتضى العنوان الأول والأخير، كون حفص ابن عبيد، ومقتضى العنوان الثاني، كون عبيد ابن حفص، وهو أقرب إلى الاشتباه؛ لبُعد الاشتباه في المتعدد بالنسبة إلى الاشتباه في المتحد، وربما أصلحه بعضٌ بالتقديم والتأخير.

ثانياً: أنَّ مقتضى العنوان الأول، كون الابن هو أبا الحسن، ومقتضى العنوان الثاني، كون الابن هو الحسن، ويكنّى بأبي محمد، والأول أقرب إلى الاشتباه، لبُعد الاشتباه في أصل العنوان بالنسبة إلى ما ذكر، في ذيل العنوان بالتبع.

ثالثاً: أنه ذكر في العنوان الأول، أنَّ أبا قتادة روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وذكر في العنوان الثاني، أنه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وأبي الحسن (عليه السلام)، والأول أقرب إلى الاشتباه بالنسبة إلى الثاني؛ لبُعد الاشتباه في الزيادة، بالنسبة إلى الاشتباه في النقيصة[2].

---

(١) المصدر نفسه: ص ٣٣٧ الرقم ٩٠٢.

(٢) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

وهذه واحدة من جملة اشتباهات النجاشي، تعرّضنا لها في محلها، حينما فصّلنا الحديث عن النجاشي وكتابه، فهرست أسماء مصنفي الشيعة فراجع[1].

الثامن: صفوان الجمّال، وهو صفوان بن مهران الأسدي، الجمّال، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالرواية معتبرة سنداً.

وأما الكلام من ناحية الدلالة:

فلا دلالة فيها، على الوثاقة في الحديث بوجه.

ودعوى: أنَّ الإمام (عليه السلام) كان يعدّه لمهمةٍ ما، فهي دعوى بلا دليل، وعموم نصائح الرواية عادةً ما تصدر عن الأئمة (عليهم السلام)، لعموم الناس، ولا دلالة فيها، ولا إشعار إلى وثاقة مَن يلقون عليه مثل هذه النصائح بوجه.

وبعبارة أخرى: أنَّ هذه النصائح الأخلاقية والعقائدية شيء، والوثاقة في الحديث -والتي هي جنبة علمية- شيء آخر، فلكل واحد منها مقدماته الخاصة به، وما هو مراد في الرواية محلّ الكلام، النصيحة الأخلاقية والعقائدية، دون النصيحة العلمية

---

(١) عادل هاشم، رجال النجاشي دراسة وتحليل (مخطوط).

والوثاقة في الحديث.

فالمتحصل مما تقدّم:

أنَّ هذه الرواية لا تصلح أنْ تكون دليلاً على وثاقة المُعلّى بن خُنيس، وأنَّ أغلبَ الروايات التي ذكرت في مدح المُعلّى، وإثبات وثاقته، هي ضعيفة من ناحية السند.

وما هو معتبر منها -على قلّته-، فهو غير تامّ دلالة.

وما هو تامّ منها دلالة على المدّعى، فهو معارَض بما سيأتي من روايات صريحة في غلّو الرجل، ومخالفته للإمام (عليه السلام)، وكذلك تصريح أعلام الرجال، كالنجاشي، وابن الغضائري (رحمهما الله)، بضعف المُعلّى بن خُنيس في الحديث، وعدم اعتبار مروياته.

وبالتالي، فلا يمكن حصول الاطمئنان بوثاقته بوجه.

ومنه يظهر الخدش في دعوى جمع من الأعلام، منهم المحدث النوري (قدس سره)[1]، وسيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)[2]،

---

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٢٨٩ وما بعدها.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦٠ وما بعدها.

والمحقق التستري (قدس سره)[١]، من التصريح بأنّ الروايات في مدح المُعلّى ووثاقته، متضافرة.

نعم، أعرضنا عن جملة من الروايات، في جملة من الكتب؛ لكونها إعادة رواية ما تقدّم من الروايات، وقد تقدّم النقاش فيها .

تبقى الإشارة إلى ما ذكره الحسين بن حمدان الحضيني في الهداية، بإسناده عن أبي بصير، قال:

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام)، وقد ذكر المُعلّى بن خُنيس، فقال: **رحم الله المُعلّى بن خُنيس**، فقلت: يا مولاي ما كان المُعلّى....فدخل عليه أبو عبد الله (عليه السلام) فقال: **يا داود بن علي قتلت مولاي، ووكيلي في مالي وثقتي على عيالي** ....[٢].

ولكن تقدّم[٣] الكلام في الرواية سنداً ودلالة فلا نعيده، وما أضيف فيها في الهداية من التصريح بـ(ثقتي)، فهو مقيّد بما بعده من التعبير بـ(على عيالي)، والمراد منه واضح، وهو كون الرجل ممن يوثق به على العيال، وهذا شيء، والوثاقة في

(١) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ١٠/ ١٥٨ وما بعدها.

(٢) الحضيني، الهداية: ورقة ٥٣ بتصرف (مخطوط).

(٣) يراجع: ص٣٨، ٤١ .

الحديث بما هي منهج علمي، ومنزلة علمية لها من الأسس والمبادئ والمقدمات الخاصة بها، شيء آخر، كما تقدم.

الوجه الثاني:

من وجوه القول بوثاقة المُعلّى بن خُنيس، ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتاب الغَيبة، حيث قال:

((وقبل ذكر من كان سفيراً حال الغَيبة.....ونذكر مَن كان ممدوحاً منهم، حسن الطريقة، ومَن كان مذموماً، سيء المذهب؛ ليعرف الحال في ذلك.... فمِن المحمودينأ.....ومنهم المُعلّى بن خُنيس، وكان من قوّام أبي عبد الله (عليه السلام)، وإنما قتله داود بن علي بسببه، وكان محموداً عنده، ومضى على منهاجه، وأمره مشهور، فروي عن أبي بصير، قال: لما قتل داود بن علي المُعلّى بن خُنيس، وصلبه، عَظُم ذلك على أبي عبد الله (عليه السلام)، واشّتد عليه، وقال له: **يا داود، على ما قتلت مولاي، وقيّمي في مالي وعلى عيالي؟، والله انه لأوجه عند الله منك**، في حديث طويل، وفي خبر آخر، قال: **أما والله لقد دخل الجنة**))[1].

وعدّ البعض هذا الوجه، من وجوه وثاقة المُعلّى بن

(١) الطوسي، الغَيبة: ص ٣٤٥ ـ ٣٤٧.

خُنيس[١].

وللمناقشة في هذا الوجه مجال، وحاصله:

من الواضح كون المدح الصادر من الشيخ الطوسي (قدس سره)، للمُعلّى بن خُنيس، نابع من الروايات التي تقدّمت، بقرينة سرد بعض منها في ذيل حديثه، وحيث أننا استعرضنا تلك الروايات، وحقّقنا سندها، ونظرنا في دلالتها، ولم نتهِ إلى ثبوت وثاقة المُعلّى، وبالتالي، فلا يُعتمد على كلمات الشيخ الطوسي في المقام.

وعليه، فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه الثالث:

ما ذهب اليه المحقق الوحيد البهبهاني (قدس سره) في تعليقته، حيث قال: ((ويظهر من مهج الدعوات لابن طاووس، وغيره، كونه من أشهر وكلاء الصادق (عليه السلام) وأجلّهم، وأنه قُتل بسبب ذلك، وأنه كان يجيء بالأموال اليه (عليه السلام).))[٢]

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع، وحاصله:

---

(١) ينظر: حسين الساعدي، المعلى بن خنيس: ص ٩٣.

(٢) الوحيد البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص ٣٣٨.

أولاً: أنه لا دلالة على أنَّ كلّ وكالة عن المعصوم (عليه السلام) تقتضي الوثاقة في الحديث، بل الوكالات على أقسام، يمكن أنْ يستفاد من قسم منها الوثاقة في الحديث، كما إذا كان الوكيلُ وكيلاً عنهم (عليهم السلام) في تبليغ الأحكام الشرعية، ونقل الفتوى، وما يتعلق بالأمور الشرعية والعقائدية؛ لاستبطان هذه الوكالة، الوثاقة في الحديث، وكونها هي المحور والأساس والمقوّم لإعطاء الوكالة في مثل هكذا دائرة من الأمور الشرعية والعقائدية.

وهناك قسم آخر من الوكالة، لا يستطبن الوثاقة في الحديث، كالوكالة في الأمور المعاشية، والحياتية، أو إدارة الموقوفات، أو خدمة العيال، ونحو ذلك من الوكالات، -وقد تقدّم ذلك مفصلاً منا في مبحث التوثيقات العامة[1]-والظاهر أنّ المُعلّى كان يتوكل عن الإمام (عليه السلام) في الأمور الاجتماعية والمعاشية والمالية، دون الأمور الشرعية والعقائدية، كما هو ظاهر جملة من الروايات المتقدمة.

ثانياً: أنه لم يثبت أنَّ المُعلّى كان من أشهر وكلاء الإمام الصادق (عليه السلام)، خصوصاً بعد ثبوت مخالفته للإمام (عليه السلام)،

---

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص٣٠.

وإذاعة سره (عليه السلام)، وفساد عقيدته، من جهة ظهور الغلّو منه، كما تقدم بالرواية الصحيحة[١]، وأنه كان يعتقد في الأئمة (عليهم السلام) أنهم أنبياء، وما يترتب على هذا الاعتقاد الفاسد من مفاسد، وما لا يمكن الالتزام به، كتلقّي الوحي، ونحو ذلك.

فالنتيجة، أنَّ هذا الوجه ساقطٌ عن الاعتبار.

الوجه الرابع:

ما ذكره المحدث النوري(رحمه الله) في خاتمة مستدرك الوسائل، وحاصله:

أنّ من وجوه وثاقة المُعلّى بن خُنيس، أنَّ له كتاباً يرويه جماعة، كما عن النجاشي[٢]، وهذا من الأمارات الجلية، على الاعتماد على المُعلّى[٣]. وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع وحاصله:

أنه لا ملازمة بين أنْ يكون الشخص صاحب كتاب، وإن كان معتمداً عليه، وبين أنْ يكون ثقة في الحديث، فكم من

---

(١) يراجع: ص٢٦.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٧ الرقم ١١١٤.

(٣) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٣٠٤.

صاحب كتاب، كتب كتابه للدس، والتزوير، والكذب على الآخرين، وعلى الأئمة المعصومين (عليهم السلام).

بل أكثر من ذلك، فإن كون الراوي صاحب أصل، لا يقتضي وثاقته من أجل ذلك؛ لأنه قد اُختلف في معنى الأصل وماهيته، ولذلك تجد الشيخ الطوسي (قدس سره) يقيّد أصل إسحاق بن عمار في ترجمته، بأنَّ أصله معتمد عليه[1]، مع ما للأصل من الأفضلية والمقدمية على الكتاب، كما هو واضح.

وعليه، فهذا الوجه ساقطٌ عن الاعتبار.

الوجه الخامس:

رواية ابن أبي عمير، عن المُعلّى بن خُنيس، والصحيح- وهو المختار- أنَّ ابن أبي عمير، ممن لا يروي ولا يُرسل إلاّ عن ثقة، حاله في ذلك حال زميليه، صفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وقد روى ابن أبي عمير، عن المُعلّى في موردَين:

الأول: في ما رواه الشيخ الطوسي، ((عنه، عن محمد بن زياد -وهو ابن أبي عمير-، عن مُعلّى بن خُنيس، قال: قلت

---

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٤.

لأبي عبد الله (عليه السلام) .....))[١].

الثاني: ما رواه الكشي بإسناده، ((عن ابن أبي عمير، أن ابن أبي يعفور والمُعلّى بن خُنيس، كانا بالنيل على عهد أبي عبد الله (عليه السلام)، فاختلفا في ذبائح اليهود .....))[٢].

وللمناقشة فيه مجال واسع:

أما ابن أبي عمير، فقد توفي سنة ٢١٧ للهجرة، -كما أشرنا إليه في الحلقة الأولى من مباحثنا الرجالية-[٣]، بينما كان مقتل المُعلّى بن خُنيس، سنة ١٣٣ للهجرة.

وبالتالي، فالفرق بين وفاتيهما أربعة وثمانون عاماً، فلا يمكن أنْ يروي عنه ابن أبي عمير إلاّ إذا كان قد تجاوز المئة، بل الأكثر من ذلك، ومثل هذا لم يثبت لابن أبي عمير؛ لأنه من الشخصيات المعروفة، المترجم لها في كتب الرجال، والسيرة، والفهارس، ولم يتعرضوا إلى أنه عمّر أكثر من مئة عام، أو قريباً من ذلك، خصوصاً وأنَّ هذه السمة اذا توفرت في الراوي

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ج ٧/ ١٤٤ ب: بيع الماء والمنع منه ح٢١، الاستبصار:٣/ ١١٣ ب: بيع الزرع الأخضر ح٨.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥١٧ الرقم٤٦٠.

(٣) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: الحلقة الأولى ص ٢٣٣.

-وخصوصاً في مثل ابن أبي عمير-، لأشار إليها حتماً أصحاب الفهارس والتراجم .

وعليه، فالأقرب وجود السقط في السند، كما هو واضح، ونفس المشكلة مع ابن أبي يعفور، فالرجل توفي في حياة الإمام الصادق (عليه السلام)[1].

ومن الواضح أنَّ ابن أبي عمير، لم يدرك عصر الإمام الصادق (عليه السلام) كراوٍ[2]، وبالتالي، فلا يمكن أنْ يروي عن ابن أبي يعفور، فلعلّه هناك سقط في السند.

فالمتحصل من وجوه القول بوثاقة المُعلّى، كونها غير تامة جميعاً .

وعلى تقدير تمامية بعضها -القليل جداً- فهو معارَض بما سيأتي من روايات وكلمات لأعلام الرجال.

وبالتالي، فلا يمكن بناء الاطمئنان معها، إلى وثاقة المُعلّى

---

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٠/ ١٠١.

(٢) بل ثبت عندنا ادراكه للامام الصادق عليه السلام كراوٍ وفصلنا الحديث عن ذلك في كتابنا بحوث رجالية في مراسيل ابن أبي عمير وصفوان و البزنطي فراجع.

بن خُنيس.

ولكن مع ذلك ذهب جمع من الأعلام إلى وثاقة المُعلّى منهم:

١ـ الشيخ حسن صاحب المعالم (طاب ثراه) (المتوفى ١٠١١ للهجرة)، حيث قال في التحرير الطاووسي:

((والذي ظهر لي أنه (أي المُعلّى بن خُنيس) من أهل الجنة))[١].

٢ـ العلاّمة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة)، في خلاصة الأقوال، حيث قال:

((وروي فيه -أي في المُعلّى بن خُنيس- أحاديث تقتضي الذمّ، وأُخرى تقتضي المدح، وقد ذكرناها في كتابنا الكبير، وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي في كتاب الغَيبة بغير إسناد: ((أنه كان من قوّام أبي عبد الله (عليه السلام)، وكان محموداً عنده، ومضى على منهاجه))[٢]، وهذا يقتضي وصفه بالعدالة))[٣].

---

(١) الشيخ حسن صاحب المعالم، التحرير الطاووسي: ص ٥٧١.

(٢) الطوسي، الغَيبة: ص٣٤٧.

(٣) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٤٠٨.

٣ـ الشيخ البهائي (قدس سره) (المتوفى ١٠٣٠ للهجرة)، حيث نقل عنه انه قال: ((والحقُ أن مُعلّى بن خُنيس ممدوح جداً، وترحّم عليه الإمام الصادق (عليه السلام)، وأثنى عليه))[١].

٤ـ الخواجوئي(رحمه الله)(المتوفى ١١٧٣ للهجرة)، حيث قال في الفوائد الرجالية:

((اختلفت الأخبار والأقوال في مدحه -أي المُعلّى بن خُنيس- وقدحه، لكنّ الدالّ على القدح، بيّن ضعيف ومجهول، وأما الدالّ على المدح، فبين صحيح وموثق وحسن ومعتبر،..... فعلى ما حررناه، فرواياته بين صحيح وحسن كالصحيح، ولا أقلّ منه))[٢].

٥ـ أبو علي الحائري (المتوفى ١٢١٦ للهجرة) حيث قال بحق المُعلّى بن خُنيس:

((بعد التتبع في كتب الأخبار والأدعية والمناقب، من طرق الخاصة والعامة، يظهر فساد ما نسبه إليه -أي إلى المُعلّى- ابن الغضائري قطعاً، وكونه -يعني المُعلّى بن خُنيس- من أجلّاء

---

(١) التبريزي، بهجة الآمال في شرح زبدة المقال: ٧/ ٤٨ .

(٢) الخواجوئي، الفوائد الرجالية: ص ٣٤٢ـ ٣٤٧.

الشيعة))[١].

٦ـ ما ذهب إليه السيد الأعرجي (قدس سره) (المتوفى ١٢٢٧ للهجرة)، حيث قال:

((وقد جاء في الأخبار، ما يدلّ على وثاقة المفضّل بن عمر و المُعلّى بن خُنيس))[٢].

٧ـ الشيخ عبد النبي الكاظمي (المتوفى ١٢٥٦ للهجرة) من أنه:

((اتفقت الأخبار على عدمه (أي عدم ضعف المُعلّى بن خُنيس)، وهي أقوى من تضعيفهما (أي النجاشي، وابن الغضائري))[٣].

٨ـ الشيخ الماحوزي (المتوفى ١١٢١ للهجرة)، حيث قال:

((ابن خُنيس مختلَف فيه، والقاعدة تقتضي جرحه، والأخبار متظافرة في مدحه، والاعتماد عليها أظهر))[٤].

---

(١) الحائري، منتهى المقال: ٦/ ٢٩٤.

(٢) الأعرجي، عدة الرجال: ١/ ٢٠٧.

(٣) الكاظمي، تكملة الرجال: ٢/ ٥٢٤.

(٤) الماحوزي، بلغة المحدثين: ص٤٢١ الرقم ٢٩.

٩ـ الجابلقي البروجردي (المتوفى ١٣١٣ للهجرة)، حيث قال:

((والحقُ قبول روايته؛ لما وَرَدَ بحقه من المدح في الروايات))[١].

١٠ـ المحدث النوري (قدس سره)(المتوفى ١٣٢٠ للهجرة)، بعد سرده للأخبار المتقدمة أنه:

((يُستدل بها على وثاقته (أي المُعلّى بن خُنيس)، وجلالته، واختصاصه التام به، وأنه نال درجة ولايتهم))[٢].

١١ـ السيد الفاني (قدس سره) (المتوفى ١٤٠٩ للهجرة)، ((و أنّ ما وَرَدَ في المُعلّى من الروايات المادحة، مع ما ذكره الشيخ الطوسي في كتاب الغَيبة، دالّان على عظم شأن المُعلّى، بل كونه من الأولياء الصالحين))[٣].

١٢ـ سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) (المتوفى ١٤١٣ للهجرة) حيث ذهب إلى:

---

(١) الجابلقي، طرائف المقال: ١/ ٦٠٨.

(٢) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٣٠٣.

(٣) الفاني، بحوث في فقه الرجال: ص١٩٥.

((والذي تحصل لنا مما تقدم أنَّ الرجل -أي المُعلّى بن خُنيس- جليل القدر، ومن خالصي شيعة أبي عبد الله (عليه السلام)، فإن الروايات في مدحه متضافرة، على أنَّ جملة منها صحاح كما مر، وفيها التصريح بأنه كان من أهل الجنة، قتله داود بن علي، ويظهر من ذلك أنه كان خيّراً في نفسه، ومستحقاً لدخول الجنة، ولو أنَّ داود بن علي لم يقتله))[1].

وغيرهم من الأعلام الكثير، ممن صرحوا بذلك في كتبهم[2].

ولكن ما ذهب إليه هؤلاء الأعلام، لا يمكن المساعدة عليه، بعدما تقدم من التدقيق، في الروايات الواردة بما يظهر منها المدح في المُعلّى، وكذلك المناقشة في الوجوه التي قيلت بوثاقته، فضلاً عما سيأتي من استعراض روايات القدح بالمُعلّى، وكلمات أعلام الرجال القادحين بحاله، كالنجاشي، وابن الغضائري.

---

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦٨ الرقم ١٢٥٢٥.

(٢) ينظر: آصف محسني، بحوث في علم الرجال: ص ٢٤١ ـ ٢٤٣، علي الحسيني الصدر، الفوائد الرجالية: ص١٨٣، ص١٨٥، ص١٨٦، النمازي، مستدركات علم الرجال: ٧/ ٤٦٠ ـ ٤٦١ ، وغيرهم.

وجوه القدح بوثاقة المُعلّى بن خُنيس

الوجه الأول:

جملة من الروايات، التي وَرَدَت بحق المُعلّى، والتي يُستفاد منها الخدش فيه.

الرواية الأولى:

ما ذكره الكشي في رجاله، في ترجمة عبدالله بن أبي يعفور، حيث قال:

((محمد بن الحسن البراثي وعثمان، قالا: حدّثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن الحجال، عن أبي مالك الحضرمي، عن أبي العباس البقباق، قال: تدارأ[1] ابن أبي يعفور

---

(١) وفي نسخة أخرى(تذاكرا): وتدارأ بالهمز على التفاعل من الدرء بمعنى الدفع ، أي أنهما تناظرا وتدافعا في المناظرة .

قال في المغرب : الدرء الدفع ، ومنه كان بين عمر ومعاذ بن عفراء درء أي خصومة وتدافع،

ومُعلّى بن خُنيس، فقال ابن أبي يعفور: الأوصياء علماء، أبرار، أتقياء، وقال ابن خُنيس: الأوصياء أنبياء، فدخلا على أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: فلما استقر مجلسهما، قال: فبدأهما أبو عبد الله (عليه السلام)، فقال: **يا عبد الله، إبرأ ممن قال إنّا أنبياء**))[1].

و قد تقدّم الكلام في هذه الرواية في ضمن الكلام في الرواية الرابعة[2]، التي اُستدل بها على وثاقة المُعلّى، وذكرنا هناك، أنَّ طرق الرواية أحدهما (و هو طريق محمد بن الحسن البراثى) غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة البراثى نفسه، والآخر (و هو طريق عثمان بن حامد) فهو معتبر؛ لاعتبار مرويات جميع رواة الطريق، ودلالتها واضحة في غلّو المُعلّى، وأنه ينزّل الأئمة (عليهم السلام) منزلة الأنبياء (عليهم السلام)، وما في ذلك التنزيل من لوازم فاسدة، أولها أنهم يوحى إليهم، وآخرها الله أعلم بما

وفي أساس البلاغة : دارأه دافعه وتدارؤا تدافعوا وتدارؤا في الخصومة وادارؤا. وأما تدارا بألف منقلبة عن الياء من التداري ، فتفاعل من الدراية بمعنى العلم وهو هاهنا تصحيف . ينظر: تعليقة الميرداماد على اختيار معرفة الرجال ٢/ ٥١٥.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥١٥ الرقم ٤٥٦ .

(٢) يراجع: ص٢٥

يقولون، وكل ما يترتب على هذا الاعتقاد الفاسد، فاسد بطريقٍ أولى.

و المهم في ذيل الرواية، تصريح الإمام(عليه السلام) بالبرائة من المُعلّى بن خنيس، نتيجة هذا الإعتقاد الفاسد، والمغالي في الأئمة (عليهم السلام)، وكان كلامه في البرائة، موجّهاً إلى عبدالله بن أبي يعفور، مع أنَّ المُعلّى كان معه في المجلس؛ لأنَّ من صدر عنه هذا الاعتقاد الفاسد ،كان المُعلّى كما هو صريح الرواية.

و عليه، فهذه الرواية تثبت الخدش الواضح في عقيدة المُعلّى، وكونه غالٍ، فاسد المذهب، وعادة ما يلازم الغلّو، فساد اللسان والحديث- كما فصّلنا الحديث عن ذلك في الغلو فراجع[1]-.

الرواية الثانية:

ما رواه الكشي في رجاله:

((ابراهيم بن محمد بن عباس الختّلي، قال: حدثني أحمد بن ادريس القمّي المعلم، قال: حدثني محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان، عن عبد

(١) يراجع: ص٢٥.

الله بن القاسم، عن حفص الأبيض التمار، قال:

دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) أيام طلب المُعلّى بن خُنيس (رحمه الله)، فقال لي: **يا حفص، إنّي أمرت المُعلّى فخالفني فابتلي بالحديد، إني نظرت إليه يوماً وهو كئيب حزين، فقلت: يا معُلى كأنك ذكرت أهلك، وعيالك**، قال: أجل، **قلت: إدنُ مني، فدنى مني، فمسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟**، فقال: أراني في أهل بيتي، وهو ذا زوجتي، وهذا ولدي، **قال: فتركته حتى تملّأ منهم، واستترت منهم، حتى نال ما ينال الرجل من أهله، ثم قلت: إدنُ مني، فدنى مني، فمسحت وجهه، فقلت: أين تراك؟**، فقال: أراني معك في المدينة))[1].

يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

أما سنداً، فرجالها:

الأول: إبراهيم بن محمد بن العباس الخُتَّلي، أو الخَتلي، بإعجام الخاء المضمومة، وتشديد المثناة من فوق المفتوحة، من اللام في القاموس خُتَّل كَسُكّر، كورة بما وراء النهر[2].

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٦-٦٧٧ الرقم٧٠٩.

(٢) ينظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ٣/ ٣٦٦.

ثمّ أنَّ الرجل من مشايخ الكشي، حيث يروي عنه في غير مورد في رجاله، وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في باب (من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)) بالقول:

((إبراهيم بن محمد بن العباس الخُثّلي، يروي عن سعد بن عبدالله وغيره من القميين، وعن علي بن الحسن بن الفضّال، وكانَ رجلاً صالحاً))[1].

وقد تقدّم الحديث عن ألفاظ التوثيقات مفصّلاً، وذكرنا -في ما ذكرناه هناك- أنَّ التعبير بـ(صالح)، يراد منه الإشارة الى جهة أخلاقية، عبادية في الشخص، وهو كونه ذا خُلُق ودين وتقوى وورع، ولكن هذا لا يلازم، ولا يدلّ على وثاقته في الحديث؛ لأنَّ الوثاقة في الحديث شيء آخر، وجهة أخرى في شخص الرواي وشخصيته، ولها مقدماتها الخاصة بها، وتُعرف من خلال ألفاظ خاصة، ومؤشرات علمية مخصوصة، تعارف عليها عند أهل الرجال، وعند أهل التقويمات الرجالية، وهي تقع في دائرة التعبيرات العلمية لا الأخلاقية والعبادية.

وعليه، فالتعبير بـ(صالح) لايستفاد منه وثاقة الرجل، ولا اعتبار مروياته.

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٠٧ الرقم ٥٩٢٥.

نعم، أشار الوحيد البهبهاني (قدس سره) إلى أنَّ الرجلَ والد هشام ابن ابراهيم المشرقي أو(المشرقي)، ويظهر من ترجمة جعفر بن عيسى إتصافه بالبغدادي[١].

ثم أنَّ ابن حجر، ترجم له في لسان الميزان بالقول:

((إبراهيم بن محمد العباس الخُتّلي القمّي، ذكره ابوعمر الكشي في رجال الشيعة، وقال: روى عن علي بن الحسين بن فضّالة))[٢].

والظاهر أنَّ ما أشار إليه ابن حجر، كان موجوداً في أصل رجال الكشي، وفُقد مع اختيار الشيخ الطوسي، أو أنه كان في اختيار الشيخ الطوسي، ولكنه فُقد في النسخ في المراحل المتأخرة.

وعلى كل حال، فلم نعثر على ما ذكره ابن حجر في حق الخُتّلي، في الموجود بايدينا من كتاب الكشي، بالمقدار الذي بحثنا فيه.

فالنتيجة، أنَّ إبراهيم بن محمد بن عباس الخُتّلي، لم يثبت

---

(١) ينظر: الأمين، أعيان الشيعة: ٢/ ٢١٢.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان: ١/ ١٠٤ الرقم٣٠٧.

لـه التوثيـق.

الثـاني: احمـد بـن إدريـس الأشـعري القمـي، ثقـة، جليـل القـدر، تقـدّم.

الثالـث: محمـد بـن أحمـد بـن يحيـى بـن عمـران الأشـعري القمـي، صاحـب نـوادر الحكمـة، ثقـة، جليـل القـدر، تقـدّم.

الرابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقة، تقدّم.

الخامـس: موسـى بـن سـعدان الحنّـاط، ضعيـف، لم يثبـت لـه توثيـق، تقـدّم.

السـادس: عبـد الله بـن القاسـم، سـواء أكان الحارثـي، أو الحضرمـي، فكلاهمـا ضعيـف عندنـا، غـير معتـبري الحديـث، تقدمـا.

السـابع: حفـص الأبيـض (أو بـن الأبيـض) التـمّار، ترجـم لـه الشـيخ الطـوسي في رجالـه، في عِـداد أصحـاب الإمـام الصـادق (عليه السلام) بالقـول: ((حفـص الأبيض[1] التـمار الكـوفي))[2]، دون الأكثـر مـن ذلـك، وتتبعنـا حـال الرجـل، فلـم نجـد لـه ترجمـة تُذكـر،

---

(١) وفي نسخة أخرى (حفص بن الابيض)

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٨٩ الرقم ٢٣٢٨.

تصلح أن تكون محتوية على وجه للقول بوثاقته، واعتبار مروياته.

وعليه، فإنه لم يثبت لدينا توثيق لحفص الأبيض التمار.

والمتحصل مما تقدّم، أنَّ الرواية غير معتبرة سنداً؛ لضعف جمع من رواتها، وجهالة جمع آخر منهم.

وأما من ناحية الدلالة:

فإنها تدلّ على مخالفة المُعلّى للإمام (عليه السلام)، وعاقبة تلك المخالفة.

ولكن الظاهر من متن الرواية، أنها من أكاذيب وموضوعات الغلاة، خصوصاً مع ما وَرَدَ فيها من أحداث، لاتليق أن تروى عن الإنسان العادي، فضلاً عن الإمام المعصوم (عليه السلام)، وهي مواضع واضحة في الرواية لا تحتاج الى تسميتها، فإنه ستأتي الاشارة الى أنَّ مرويات المُعلّى أضاف إليها الغلاة الشيء غير القليل.

و على كل حال، فالرواية غير معتبرة سنداً.

الرواية الثالثة:

ما رواه الكشي في رجاله:

((ابو علي احمد بن علي السلولي[١]، المعروف بشقران، قال: حدّثنا

حسين بن عبيد الله القمي:

عن محمد بن أورمة، عن يعقوب بن يزيد، عن سيف بن العميرة، عن المفضّل بن عمر الجعفي، قال: دخلت على أبي عبد الله(عليه السلام) يوم صُلب فيه المُعلّى، فقلت له: يابن رسول الله، ألا ترى هذا الخطب الجليل، الذى نزل بالشيعة في هذا اليوم، قال: **وما هو؟** قال: قلت: قُتل المُعلّى بن خُنيس، قال: **رحم الله المُعلّى، قد كنت أتوقع ذلك؛ لأنه أذاع سرّنا، فمن أذاع سرّنا الى غير أهله، لم يفارق الدنيا حتى يعضّه السلاح، أو يموتَ بخبل))**[٢].

يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

أما سند الرواية، فرجالها:

---

(١) في نسخة اليشكري، وفي نسخة أخرى الشازي.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٧٨ الرقم٧١٢ .

الأول: أحمد بن على السلولى، وكذلك يسمى أحمد بن علي القمي السلولي، والرجل معروف بشقران، يروي الكشي عنه في رجاله، في غير مورد بعنوان أحمد بن علي السلولي، ويروي هو عن:

أبي سعيد الآدمي.

٢- أحمد بن محمد بن عيسى.

٣- إدريس بن أيوب القمي.

٤- الحسن بن حماد.

٥- الحسن بن خرزاد.

٦- الحسين بن عبد الله القمي.

ترجم له الشيخ الطوسي(قدس سره) في رجاله، في باب (من لم يروِ عن واحد من الأئمة(عليهم السلام)) بالقول:

((أحمد بن علي القمي المعروف بشقران، المقيم بكش، وكان أشل دوّاراً))[1].

ولم نجد -بعد التتبع لحال الرجل- ما يصلح أنْ يكون

(١) الطوسي، الرجال: ص٤٠٧ الرقم٥٩٢٩.

وجهاً للقول بوثاقته في الحديث.

نعم، ذهب البعض الى أنه روى عنه الكشي كثيراً، على وجهٍ ظاهره الاعتماد على رواياته، في ترجمة الرجال[1].

ولكن هذا الكلام ليس بشيء، فإذا كان الأمر كذلك، لزم أنْ يكون هذا وجهاً لتوثيق العشرات -بل المئات-، ممن لم يثبت لهم توثيق صريح أو بالقرآئن، ولكان محلّ اهتمام أعلام الرجال، ولكانوا قد أشبعوه بحثاً وتحقيقاً.

ولكن من الواضح أنَّ هذا الكلام مبنيٌ على عدم استيضاح مسألةٍ، وهي :

أنَّ أصحاب الأصول والكتب والمجاميع الروائية -ومنها كتاب رجال الكشي-، كانوا يواجهون كماً من الروايات، بأسانيدها الخاصة، وكانت وظيفتهم ومهمتهم الأساسية، محاولة تبويب هذه الروايات، ونقلها للأجيال اللّاحقة بصورة عامة، تاركين تدقيق السند والمتن وتحقيقه، للأعلام من الطبقة اللّاحقة، ونعم ما عملوا؛ فلو كانوا قد أعملوا أنظارهم في انتقاء واختيار الروايات، لضاعت علينا مجموعة كبيرة من

(١) ينظر: النمازي ، مستدركات علم الرجال الحديث: ١/ ٣٧٦ الرقم ١٢٢٨.

روايات أهل البيت(عليهم السلام)؛ وذلك لاختلاف أنظارهم، ومبانيهم في الرجال والرواية.

وعليه، فلاوجه للاستدلال على اعتبار مرويات السلولي، برواية الكشي عنه كثيراً في رجاله بوجه.

الثاني: الحسين بن عبيد الله:

وفي البداية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ عنوان الحسين بن عبدالله، أو عبيد الله، وَرَدَ في غير موضع، وقُيد بأكثر من قيد:

١-الحسين بن عبيد الله القمي.

٢-الحسين بن عبيد الله المحرر.

٣-الحسين بن عبيد الله السعدي.

أما الحسين بن عبيد الله السعدي، فالرجل عدّه الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة(عليهم السلام)، فيمكن القول بأنه شخص مستقل عن الشخص الأول والثاني.

وأما الحسين بن عبيد الله القمي، فقد ترجم له الشيخ الطوسي(قدس سره) في رجاله، في عِداد أصحاب الإمام الهادي(عليه السلام)

بالقول: ((الحسين بن عبيد الله القمي، يرمى بالغلو))[١].

نعم، يبقى السؤال المهم، وهو :

هل أنَّ القمي متحّد مع المحرر؟

والجواب:

يظهر من كلمات الكشي في رجاله، حيث عنون في كتابه، حسين بن عبيد الله المحرر، ثم أورَدَ تحت هذا العنوان رواية واحدة، وهي:

((قال أبو عمرو: ذكره أبو علي أحمد بن علي السلولي شقران ، قرابة الحسن بن خرزاذ، وختنه[٢] على أُخته: أنَّ الحسين بن عبيد الله القمي أُخرج من قم، في وقت كان يُخرجون منها من اتهموه بالغلو))[٣].

---

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٦ الرقم ٥٦٨٠.

(٢) الخَتْنُ : القَطْعُ وبالتحريكِ : الصِهْرُ أو كلُّ مَن كان من قِبَلِ المرأةِ كالأَبِ والأَخِ، جمعه : أَخْتانٌ. القاموس المحيط ١/ ١٥٤٠.

الختن زوج فتاة القوم ومن كان من قبله من رجل أو امرأة فهم كلهم اختان لاهل المرأة. الزبيدي، تاج العروس ١/ ٨٠٢٢.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٩ الرقم ٩٩٠ .

وعليه، فالحسين بن عبيد الله القمي، هو نفسه حسين بن عبيد الله المحرر.

وأما الكلام عن حاله من ناحية الوثاقة في الحديث:

فيمكن القول بأنَّ الرجل بالمقدار الذي بحثنا فيه، لم يثبت له التوثيق، بل الثابت غلّوه، وإخراجه من قم؛ لذلك السبب.

نعم، نود الإشارة الى أمرين:

الأمر الأول: أنَّ العلّامة الحلي(طاب ثراه) ضبط الرجل بـ (الحسن بن عبد الله القمّي)، وقد وضعه في القسم الثاني من كتابه، وهو القسم المخصص لمن لا يُعتمد عليه، وقال عنه: ((الحسن بن عبد الله القمّي، يُرمى بالغلو))[1].

بينما ذكره ابن داود في رجاله في غير مورد:

١-((الحسن بن عبيدالله القمّي، يُرمى بالغلو))[2].

٢-((الحسين بن عبيد الله القمّي، من أصحاب الهادي (عليه السلام)))[3].

---

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص٣٣٤ الرقم ٥.

(٢) ابن داود: الرجال: ص ٢٣٨ الرقم ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٤٠ الرقم ١٤١.

٣-((الحسين بن عبد الله المحرر، روي أنه أُخرج من قم مع المتهمين بالغلو))[١].

و عليه، فابن داود عدّ الرجل الواحد ثلاثة، والحال أنهم واحد، والحسن تصحيف الحسين وخطأ من النساخ، وهذا معروف عن ابن داود ومحتمل جداً؛ وذلك لأنَّ كتابه كثير الأخطاء والاشتباهات.

الأمر الثاني: أنَّ الشيخ المامقاني(رحمه الله)، كان يرى أنَّ القمي شخص واحد، والمحرر شخص آخر؛ بقرينة أنه أفرد لكل واحد منهم ترجمة خاصة به[٢].

ولكنه اتضح -بما تقدّم- أنهما رجلٌ واحدٌ، بقرينة كلام الكشي في رجاله.

فالنتيجة في نهاية المطاف، أنَّ الحسين بن عبيد الله القمّي المحرر، لم يثبت له توثيق، بل الرجل مُتهم بالغلّو.

---

(١) المصدر نفسه: ص ٢٤٠ الرقم ١٤٣.

(٢) ينظر: المامقاني، تنقيح المقال: ١/ ٣٣٤.

الثالث: محمد بن أورمة:

والرجل من الشخصيات الجدلية إلى حدّ ما؛ وذلك لتعارض التوثيق والتضعيف بحقه، والاتهام بالغلو وتبرأته منها في سيرته الذاتية، ومن أجل ذلك لابدّ من سرد الأقوال فيه، والانتهاء إلى مختار بحاله، من ناحية الوثاقة والضعف في الحديث.

فقد عدّه الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله، في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ووقع في حوالي ثلاثين مورداً، وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بالقول:

((محمد بن أورمة، أبو جعفر القمّي، ذكره القمّيون وغمزوا عليه، ورموه بالغلو، حتى دُس عليه من يفتك به، فوجده يصلّي من أول الليل إلى آخره، فتوقفوا عنه.

وحكى جماعة من شيوخ القمّيين عن ابن الوليد، أنه قال: محمد بن أورمة طُعن عليه بالغلّو، وكل ما كان في كتبه، مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فقل به، وما تفرّد به فلا تعتمده.

وقال بعض أصحابنا: أنه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، إلى أهل قم في معنى محمد بن أورمة وبراءته مما

قُذف فيه. وكتبه صحاح، إلاّ كتاباً يُنسب إليه ترجمته تفسير الباطن فانه مخلّط.

كتبه: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديّات، كتاب الشهادات، كتاب الأيمان والنذور، كتاب العتق والتدبير، كتاب التجارات والإجارات، كتاب المكاسب، كتاب الصيد والذبائح، كتاب المزار، كتاب حقوق المؤمن وفضله، كتاب الجنائز، كتاب الخُمس، كتاب تفسير القرآن، كتاب الردّ على الغلاة، كتاب المثالب، كتاب المناقب، كتاب التجمّل والمروءة، كتاب الملاحم، كتاب الدعاء، كتاب التقيّة، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب الزهد، كتاب الأشربة، كتاب ما نزل في القرآن في أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا الحسين بن محمد بن هدية، قال: حدّثنا جعفر بن محمد، قال: حدّثنا عبد الله بن الفضل بن هلال، قال: حدّثنا أحمد بن علي بن نعمان، قال: حدّثنا محمد بن أورمة بكتبه))[1].

وترجم له ابن الغضائري في رجاله، بالقول:

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠ الرقم ٨٩١.

((محمد بن أورمة، أبو جعفر القمّي، اتهمه القمّيون بالغلّو، وحديثه نقي لا فساد فيه، وما رأيت شيئاً يُنسب إليه تضطرب فيه النفس، إلاّ أوراقاً في تفسير الباطن، وما يليق بحديثه، وأظنها موضوعة عليه، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد (عليه السلام)، إلى القمّيين في براءته مما قُذف به، وحُسن عقيدته وقُرب منزلته))[1].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، بالقول:

((محمد بن أورمة، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وفي رواياته تخليط، أخبرنا بجميعها -إلاّ ما كان فيها من تخليط أو غلو- ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عنه.

وقال أبو جعفر بن بابويه: محمد بن أورمة طُعن عليه بالغلّو، فكلّما كانَ في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره، فإنه معتمد عليه ويُفتى به، وكلّما تفرّد به لم يجز العمل عليه، ولا يعتمد))[2].

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٣ الرقم ١٣٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٠ الرقم٦٢٠.

وذكره الشيخ (قدس سره) في رجاله في موردَين:

الأول: في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه:

((محمد بن أورمة القمي))[١].

الثاني: في عِداد من لم يروِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه:

((محمد بن أورمة، ضعيف، روى عنه الحسين بن الحسن بن أبان))[٢].

ثم أنه يقع الكلام في جهات عدة:

الجهة الأولى: في ثبوت غلو الرجل من عدمه

في البداية لابدّ من الاعتراف بأنَّ الرجلَ كانَ متهماً بالغلو، وقد صرّح بذلك غير واحد من الأعلام، كالنجاشي، وابن الغضائري وابن بابويه، والشيخ الطوسي.

إلاّ أنَّ المهم في الأمر أنَّ من اتهمه بالغلّو، أرسل إليه شخصاً ليقتله، فوجده يصلّي طوال الليل، وهذا خلف الفرض والاتهام بأنه غالٍ؛ وذلك لأنَّ الغلو لا يجتمع مع أداء

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٧ الرقم ٥٤٦٣.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٤٨ الرقم ٦٣٦٢.

العبادات كالصلاة ونحوها، وعليه، فمع صلاته سقطت عنه تهمة الغلو.

بل أكثر من ذلك، فإنَّ ابن الغضائري (قدس سره) نَقّاد الأخبار وخبيرها، قام بنفسه في تحقيق الأمر، وانتهى إلى عدم غلّو الرجل، ونقاء حديثه، وكونه مما تسكن إليه النفس.

وقد أشار إلى شيئين مهمّين:

الأول: أنَّ الاتهام بالغلو، ووجود تفسير الباطن له، الذي أثار عليه شبهة الانحراف والغلّو، وأنَّ كليهما موضوع عليه غير صحيح.

الثاني: أنه رأى كتاباً من الإمام علي بن محمد (عليه السلام) إلى القميين، يبرّئُ محمد بن أورمة مما قُذف به من الغلّو، بل ويؤكد حُسن عقيدته، وقرب منزلته، وقد أشار النجاشي إلى وجود هذا الكتاب، في فهرست أسماء مصنفي الشيعة.

وما نعتقده أنَّ كلام ابن الغضائري دقيق جداً، ونعضده بالقول: أن أسماء مصنفات محمد بن أورمة في فروع الفقه وكتبه المتنوعة، تدلّ بوضوح على أنَّ الرجل أبعد ما يكون عن الغلّو، فإنَّ الغلاة عادة ما يصنفون في موضوعات غيبية، روحانية، غريبة، عجيبة، من جهات غير مألوفة، بحيث لا يوجد ما

يقابلها من روايات في نفس الموضوع والجهة، يمكن القياس بها على ما يطرحونه من أفكار، وعقائد، وخصائص، فلذلك تجدهم يروون الأعاجيب والغيبيات والمبهمات والتأويلات، حتى يضيعوا على المحققين والمدققين فرصة تحقيق هذه الروايات، من خلال عرضها على كتب الأصول والثوابت في الدين والشريعة، وما رواه الرواة من المرتبة الأولى، والرجال المتقدمين في الرواية.

ودائماً ما يتجنبون الرواية في الحلال والحرام، والأحكام الشرعية؛ لأنه عادة ما يكون هناك جمع من الأصول والمبادئ والكليات والأسس المنقحة، التي يمكن أنْ يُستكشف من خلالها زيف وكذب الرواية، بعرضها على تلك الأصول والمبادئ والقيم والخطوط العامة التي رُسمت في الشريعة المقدسة، من خلال روايات جمع كبير من الأصحاب المتقدّمين، وذوي الهمّة العالية والدقة الدقيقة، كأمثال زرارة، ومحمد بن مسلم، وابن أبي عمير، وأصحاب الإجماع، ومشايخ الثقات، وغيرهم من أصحاب الكتب والأصول الأساسية في الشريعة المقدسة، وكتب محمد بن أورمة لم نجد لعناوينها مثيلاً، إلاّ عند الفقهاء من الأعلام؛ لذلك تجد أنهم -أي الشيخ الطوسي والنجاشي وغيرهم- يشبهونها من ناحية العناوين، والظاهر

حتى المحتوى، بكتب الحسين بن سعيد المعروفة في الفروع الفقهية.

وبالتالي، ففي مثل هذه الأجواء وهذه السمات والصفات، يبعد أن يكون المصُنف في هذا الباب، أو في هذا النمط من المصنفات من أصحاب الغلّو أو يقع في الغلو.

بل أكثر من ذلك، فإنه توجد جملة من الروايات، يظهر منها حُسن عقيدة الرجل، وبعده عن الغلو، منها:

الرواية الأولى:

ما رواه الشيخ الصدوق:

((حدّثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رحمه الله) قال: حدّثنا محمد بن يحيى العطار، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن محمد بن أورمة، عن إبراهيم بن الحكم بن ظهير، عن عبد الله بن جرير العبدي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، أنه كان يقول:

الحمد لله الذي لا يُحسّ، ولا يُجسّ، ولا يُمسّ، ولا يُدرَك بالحواس الخمس، ولا يقع عليه الوهم، ولا تصفه الألسن،

وكل شيء حسّته الحواس، أو لمسته الأيدي، فهو مخلوق))[1].

الرواية الثانية:

ما وَرَدَ في كشف الغُمة مما رواه علي بن عيسى الأربلي، قال:

((روى ابن أورمة، قال: خرجت إلى سُر مَن رأى أيام المتوكل، فدخلت إلى سعيد الحاجب، ودفع المتوكل أبا الحسن (عليه السلام) إليه؛ ليقتله، فقال لي: أتحب أن تنظر إلى إلهك؟ فقلت: سبحان الله إلهي لا تدركه الأبصار))[2].

الجهة الثانية في إمكانية ثبوت وثاقته

وهذه الجهة قريبة جداً، وذلك:

أولاً: أنَّ النجاشي (رحمه الله) ذكر أنَّ كتبه صحاح، وفي ذلك إشارة إلى اعتبار مروياته، وكونها مما قامت عليه الشواهد والمؤيدات في الصدور.

ثانياً: ما ذكره ابن الغضائري، من أنَّ حديثه نقي لا فساد فيه.

---

(١) الصدوق، كتاب التوحيد: ص٧٥ ح٢٩.

(٢) الإربلي، كشف الغمة: ٣/ ١٨٨، معجزات الإمام العاشر (عليه السلام).

ثالثاً: ما صرّح به ابن الغضائري، من أنه قريب المنزلة، وأنه لم يرَ شيئاً يُنسب إليه، تضطرب فيه النفس.

رابعاً: أنَّ ابن داود نقل صريحاً، عن الشيخ الطوسي في رجاله، التعبير منه بكونه ثقة[١]، ويؤكد ذلك إشارة القهباني (رحمه الله)، إلى وجود التعبير بثقة في الكتاب.

فالنتيجة، أنَّ الرجل معتبر الحديث.

الجهة الثالثة في توجيه قول الشيخ الطوسي بأنه ضعيف

يمكن توجيه تضعيف الشيخ بعدة توجيهات:

التوجيه الأول: أنَّ التضعيف -كما تقدّم منا مفصلاً[٢]- إذا كان مطلقاً، أمكن حمله على الشخص نفسه دون مروياته، كالطعن في العقيدة والمذهب، ومثل هذا الحمل ممكن في المقام، بمعية رمي ابن أورمة بالغلّو، وإن ظهرت براءته منه بعد التحقيق، وهذا التوجيه هو الأقرب.

التوجيه الثاني: أنَّ لفظ ضعيف، غير ثابت في رجال الشيخ الطوسي، خصوصاً بعد التهافت الواضح في ترجمة الرجل،

---

(١) ابن داود: الرجال، ص ٣٠٣ الرقم ٤٣١.

(٢) عادل هاشم، بحوث في الفاظ التضعيف: ص٥٥.

وإيرادها في مكانين، الأول في عِداد أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، والثاني في عِداد من لم يروِ عن واحد منهم (عليهم السلام).

ويعضده ما تقدّم منا[1]، من أنَّ الصحيح أن ما وصل إلينا من كتاب الرجال للشيخ الطوسي، لم يزل مسودة غير نهائية، كانت بحاجة إلى المراجعة من قبل الشيخ الطوسي، وهذا لم يحصل لسببٍ أو لآخر، فيرد في هكذا ظروف احتمالية الزيادة والنقيصة.

التوجيه الثالث: أنه زيادة من النُسّاخ، أو تصحيف، وكونها في الأصل كلمة قريب من كلمة ضعيف، وما شابه ذلك.

ثم أنه يعضد اعتبار مرويات الرجل، وقوعه في أسانيد كامل الزيارات لابن قولويه (طاب ثراه)، عمّن حدثه عن الإمام الصادق (عليه السلام)، وروى عنه سهل بن زياد، والحسين بن الحسن بن أبان في زيارة قبر أمير المؤمنين (عليه السلام)[2].

فالنتيجة النهائية، أنَّ محمد بن أورمة معتبر الحديث.

---

(١) ينظر: عادل هاشم، رجال الطوسي درسة وتحليل: ص٥٢.

(٢) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص١٠٣ ب: ١١ في زيارة قبر أمير المؤمنين (عليه السلام) ح٤.

الرابع: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري، السلمي، ثقة، صدوق، تقدّم.

الخامس: سيف بن عمير النخعي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: المفضّل بن عمر النخعي، لم يثبت له توثيق، بل الأقرب ضعفه، واضطراب مذهبه وعقيدته، تقدّم.

وعليه، فسند الرواية غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة أحمد بن علي السلولي من جهة، وثبوت ضعف المفضّل بن عمر من جهة أخرى.

وأما من ناحية الدلالة، فتدلّ صريحاً على مخالفة المُعلّى لأمر الإمام (عليه السلام)، وإذاعته لسره، والذي كان سبب لمقتله.

الوجه الثاني:

ما صرح به النجاشي في ترجمة المُعلّى، من أنَّ المُعلّى ضعيف جداً لا يعوّل عليه[1].

يمكن أنْ يقال، بأنَّ الضعف في المقام محمول على نفس المُعلّى، وكونه يراد منه، الإشارة إلى ضعفه في اعتقاده ومذهبه،

---

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٧ الرقم ١١١٤.

كاعتقاده بأنَّ الأئمة الأوصياء أنبياء، أو إذاعته لأسرار الأئمة (عليهم السلام) ونحو ذلك، فبالتالي، لا مطعنَ ولا خدشَ في رواياته من ناحية الاعتبار.

ولكن هذا الكلام لا يتمّ؛ وذلك لأنَّ التعبير بـ(ضعيف جداً) يتناسب مع إرادة الإشارة إلى جهة الحديث والرواية، بقرينة ما جاء بعد هذا التعبير من أنه (لا يعوّل عليه) الظاهر في إرادة عدم إمكان التعويل على مروياته، لا لشيء آخر.

قد يقال -كما قيل- أنَّ النجاشي وإنْ كان أضبط وأتقن ويُقدّم قوله عند التعارض، مضافاً إلى تقديم الجرح، إلاّ أنه حيث يلاحظ قوله مع قول الشيخ مثلاً، من دون النظر إلى المرجحات الخارجية، وأما في المقام الذي أُيد كلام الشيخ بالأخبار المستفيضة -وفيها الصحاح-، وما في حكمها، الصريحة في الموافقة، فلا اعتبار بما جاء في النجاشي، خصوصاً بعد ما عُلم من حاله من قلة اطّلاعه على الأحاديث، كما يظهر ذلك مما مرّ في ترجمة جابر الجعفي[1].

ولكن هذا القيل لا يتمّ؛ لأنه مبنيٌ على أنَّ المدرَك في حجية قول الرجالي، كونه من أهل الخبرة، أو من باب حجية خبر

(١) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٣٠٩.

الثقة في تشخيص الموضوعات الخارجية، ومنها وثاقة وضعف الراوي، وأنَّ القاعدة تقتضي تقديم الجرح على التعديل حال التعارض، والنظر للمرجحات الخارجية ونحو ذلك.

ولكن كلّ ما تقدّم غير صحيح، بل الصحيح في المقام، أنَّ مدرَك حجية قول الرجالي، كونه قرينة وشاهداً ومؤيداً، يحمل قيمة احتمالية معينة، لها القدرة على المساهمة في بناء الاطمئنان بحال الراوي -توثيقاً أو تضعيفاً-، وبالتالي، فما يعارض هذه القرائن من أقوال الرجال أيضاً، إنما يعارضه من جهة حمله لقيمة احتمالية معينة في عملية بناء الاطمئنان بالطرف الآخر -كالضعف مثلاً-، وبذلك تمنع من الوصول إلى حالة الاطمئنان بحال الراوي من الطرف الأول -كالوثاقة مثلاً-.

وما ذُكر في المقام مبنيٌ على غضّ النظر، وعدم الالتفات إلى المرجحات الخارجية، كالروايات -وفيها الصحاح وما بحكمها- والصريحة في إرادة الوثاقة، فكلّ ذلك لا أساس له، فقد تقدّم مفصلاً التدقيق في كل ما يمكن أنْ يكون من تلك الروايات، وقد اتضح أنَّ الأعم الأغلب منها ضعيف سنداً، وما هو تامّ منها سنداً -وهو نزر يسير- فهو غير تامّ دلالة، وما هو تامّ سنداً ودلالة -وهو نادر-، فيوجد على خلافه

روايات، وأقوال علماء متقدّمين صريحة في الطعن بالمُعلّى، وتشير -بل تصرّح- بضعفه في الحديث، وفساد مذهبه واعتقاده.

وما قيل:

من أنَّ النجاشي ضعّفه من دون الإشارة إلى علل التضعيف، وإن كان بعض تضعيفاته أخذها من أستاذه في الجرح والتعديل ابن الغضائري، وتضعيفه هذا معارض للأخبار الصحيحة التي فيها الصحيح وما بحكمه، الصريحة في وثاقة المُعلّى، فتضعيف النجاشي اجتهادي، حدسي، والروايات في توثيقه نص صريح، والنص يقدّم على الاجتهاد عند التعارض، كما تُقدّم الرواية الحسية على الاجتهاد الحدسي[1].

فللمناقشة في هذا الكلام مجال واسع:

أولاً: أنَّ الصحيح كون توثيقات وتضعيفات مثل النجاشي لم تكن عن اجتهاد حدسي، بل كانت نتيجة إعمال نظره، وجمع الأقوال بحق الرواة من أساتذته، والكتب الرجالية التي أُلّفت قبله بأكثر من قرنين من الزمان، فكانوا يجمعون تلك الآراء التي كانت بمثابة القرائن والشواهد والمؤيدات على حال الراوي، ولذلك تجده يشير إلى تعارض الكلمات بحال

(١) ينظر: حسين الساعدي، المعلى بن خنيس: ص ٥٣.

راوٍ واحد، ويترك الأمر للمحققين بحال الرواة من بعده، ولو كانت آراء النجاشي في أحوال الرواة اجتهادية حدسية، لما تعارضت كلماته في جملة من الرواة، ولما أشار إلى ما قيل بحقه من أطراف كثيرة من أساتذته، وأساتذة أساتذته ومن قبلهم.

ثانياً: أنَّ وصف الأخبار الدالة على وثاقة المُعلّى بكونها مستفيضة، فهذا خلاف الواقع جزماً؛ فإنَّ المعتبر منها، لا يتجاوز نصف عدد أصابع اليد الواحدة، بل أقل من ذلك، فكيف توصف هذه الروايات بالمستفيضة؟! وهذا غريب.

ثالثاً: وصف تلك الروايات بالصريحة في وثاقته، فهذا أيضاً لا يمكن المساعدة عليه بوجه؛ فإنه لم يثبت ظهور واحدة منها في وثاقة المُعلّى، فضلاً عن صراحتها في ذلك، بل أنَّ في بعض الروايات المعتبرة التصريح بغلو المُعلّى، وفساد مذهبه واعتقاده.

والمتحصل مما تقدّم:

أنَّ تضعيف النجاشي، يراد منه الإشارة إلى ضعف المُعلّى في الحديث، وعدم اعتبار مروياته، وكلامه دقيق واضح يُرجع إليه، والرجل واسع الاطّلاع على أحوال الرجال، وأشعارهم وكتبهم وأنسابهم وغير ذلك، وهو من أركان علم الرجال في

الطائفة، فلا يمكن تجاوز كلماته وآرائه في الرواة.

الوجه الثالث:

ما ذكره ابن الغضائري (رحمه الله)، في رجاله بحق المُعلّى بن خُنيس، وهو كلام معتبر، يجب الأخذ به، بعدما انتهينا إلى أنَّ الصحيح ثبوت النسخة التي بأيدينا، من رجال ابن الغضائري لمؤلفها، وكونه -أي مؤلفها- ثقة.

وبالتالي، فلا يلتفت إلى ما قيل من عدم ثبوت الكتاب للرجل، وعليه، فلابدّ من الإشارة إلى الأسباب التي ذكرها ابن الغضائري لتضعيف المُعلّى، وهي ثلاثة:

الأول: كان أول أمره مُغيرياً[1].

الثاني: دعا إلى محمد بن عبد الله بن الحسن، وفي هذه الظنّة أخذه داود بن علي، فقتله.

الثالث: أنَّ الغلاة يضيفون إليه كثيراً.

---

(١) اي من أصحاب المغيرة بن سعيد لعنه الله الذي كان يدعو لمحمد بن عبد الله بن الحسن في أول امره ويتعمد الكذب فيدس الأحاديث في كتب أصحاب أبي جعفر الباقر عليهما السلام ، وقد لعنه الإمام الصادق عليه السلام مرارا . ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٤٨٩ الرقم ٣٩٩ .

وانتهى بعد سرد هذه الأسباب الثلاثة، إلى عدم الاعتماد على شيء من حديثه[١].

الكلام في السبب الأول:

فقد اعترض المحقق التستري (قدس سره) على هذا الأمر، بأنَّ ما وَرَدَ عن ابن الغضائري في المُعلّى:

((كان أول أمره مغيرياً، ثم دعا إلى محمد بن عبد الله..... الخ فيه:

أنَّ المغيرية كانوا داعين إلى محمد ذاك، ففي فرق النوبختي لمّا توفي الباقر (عليه السلام)، قالت فرقة بإمامة محمد بن عبد الله، وأنه القائم، وأنه حيّ لم يمّت، مقيم بجبل يقال له العلمية، وكان المغيرة منهم مَن أظهر القول بذلك بعد أبي جعفر (عليه السلام)[٢].

وكيف كان، فلم نتحقق ما قاله، ولم نقف له في كتب الإمامية على شاهد، ولعلّه أخذ ما قاله من تواريخ العامة وأخبارهم، وهي في البهتان على الأئمة (عليهم السلام) أنفسهم مولعة، فكيف على شيعتهم؟!.

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٧ الرقم ١١٦.

(٢) ينظر: النوبختي، فرق الشيعة: ص ٦٢.

ويشهد لكون ذلك من بهتان من العامة، ما في مهج ابن طاووس: دعاء الصادق (عليه السلام) لما استدعاه المنصور مرة سادسة، -وهي ثاني مرة إلى بغداد بعد قتل محمد وإبراهيم-، وجدته في الكتاب العتيق الذي قدمت ذكره بخط الحسين بن علي بن هند:

حدّثنا محمد بن جعفر الرزاز، عن العبيد، عن بشير بن حماد، عن صفوان الجمّال، قال:

رفع رجل من قريش المدينة من بني مخزوم، إلى المنصور بعد قتله لمحمد وإبراهيم، أنَّ جعفر بن محمد بعث مولاه المُعلّى، لجباية الأموال من شيعته، وأنه كان يمدّ فيها محمد بن عبد الله، فكاد المنصور أن يأكل كفه غيظاً على جعفر (إلى أن قال) فلما رأى الصادق (عليه السلام) قرّبه وأدناه، ثم استدعى قصة الرافع، يقول في قصته: أنَّ مُعلّى بن خُنيس مولى جعفر بن محمد يجبي له بالأموال من جميع الآفاق، وأنه مدّ بها محمد بن عبد الله، فأقبل عليه المنصور، فقال: ما هذه الأموال التي يجيبها لك معُلى....الخ))[1].

ولقد أجاد أخيراً، حيث قال:(وفي هذه الظنة أخذه

(١) ابن طاووس، مهج الدعوات: ص ١٩٨.

داود)، فإن أصله أيضاً كان ظنّة وتهمةً، ونحن وإن قلنا أنَّ ابن الغضائري خرّيت ناقد، إلاّ إنا لم نقُل إنه معصوم، فيُقبل قوله ما لم يقُم على خلافه شاهد، مع أنَّ أصل نسخته لم تصل صحيحة، ففي النسخة (ثم دعي إلى محمد بن عبد الله) فدعي تصحيف والصواب (دعا)، فلعلّ كلمة (ثمّ) أيضاً من زيادات النُسّاخ، فيكون مغزى كلامه، أنه كان في أول أمره مغيرياً، ثم داعياً إلى محمد، وصار إمامياً أخيراً))[1].

كما أُعترض على كون المُعلّى مغيرياً من جهتين:

الأولى: أنه على تقدير كونه مغيرياً، فكيف يجوّز العاقل أنْ يكون في أيام خدمته وقيمومته على عياله (عليه السلام) إلى آخر عمره، من أصحاب المغيرة الذي تواتر عنه (عليه السلام) لعنه والبراءة منه، ومعتبريته قبل ذلك، لا تضّر بروايته بعد رجوعه وتوثيقه، كغيره من الأعاظم الذين زلّوا، فثبتوا ووقفوا ثم رجعوا، وهم جمعٌ غفير.

الثانية: أنَّ كونه من دعاة محمد بن عبد الله، فهذا من الكذب الصريح، ومما يزيد في توضيح هذا الكذب الصريح، أنَّ أبا الفرج الأصفهاني الخبير بفنون التاريخ، قد استقصى في

(١) التستري، قاموس الرجال: ١٠/ ١٦٤ ـ ١٦٥.

مقاتل الطالبيين كل من كان مع محمد، قُتل أو لم يُقتل، وشرح حال محمد من أوله إلى آخره[١]،وليس للمعُلى ذكر في كتابه أصلاً، ولا يمكن عادة اطلاع الغضائري عليه، وخفاؤه على مثل أبي الفرج المتقدّم عليه[٢].

وللمناقشة فيما تقدّم من الأعلام مجال، وحاصله:

أولاً: أن المغيرة بن سعيد زعيم المغيرية، وإنْ كان قد خرج بالكوفة، داعياً إلى محمد بن عبد الله بن الحسن، بعد أنْ رفض مطالبة كل من الإمام الباقر (عليه السلام)، وعبد الله بن محمد بن الحنفية، فيما حكاه ابن أبي الحديد[٣]، إلّا أنه ترقّى في الأمر بعد ذلك، حتى زعم أنه رسولٌ نبيٌ، وأنَّ جبرئيل يأتيه بوحي من عند الله، فأخذه خالد بن عبد الله القسري عامل الكوفة عام ١١٩ للهجرة، فسأله عن ذلك، فأقرّ به، ودعا خالداً إليه فاستتابه، فأبى أنْ يرجع عن ذلك، فقتله وصلبه، وكان يدّعي بأنه يُحي الموتى، ويقول بالتناسخ، وكذلك قول أصحابه إلى اليوم، كما جاء في كلام سعد بن عبد الله الأشعري، عام ٣٠١

---

(١) ينظر: الأصفهاني، مقاتل الطالبيين: ص ٢٣٢.

(٢) ينظر: المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/ ٣١٣.

(٣) ينظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ٨/ ١٢١.

للهجرة[١].

فالمغيرية، قوم من الغلاة الخارجين عن الإسلام، وإن تبنوا إمامة محمد بن عبد الله بن الحسن في مدة محدودة، وأما دعوة محمد بن عبد الله، فبقيت إلى أنْ خرج عام ١٤٥ للهجرة، وقُتل على يد عيسى بن موسى[٢]، فلا منافاة بين أنْ يكون المُعلّى بن خُنيس مغيرياً في بداية أمره، ثمّ تخلّى من بعده عن ذلك النمط من الغلو، ودعا إلى محمد بن عبد الله بن الحسن، علماً أنَّ داود بن علي قاتل المُعلّى قد مات في سنة ١٣٣ للهجرة[٣]،فلو كان مقتل المُعلّى في عام وفاته، كما تدلّ عليه بعض النصوص[٤] فهو قد مات قبل خروج محمد بن عبد الله، باثنتي عشرة سنة.

ثانياً: أنه يظهر مما تقدّم، عدم تمامية ما أفاده المحدث النوري في الرد على ابن الغضائري، من أنه لو كان المُعلّى من دعاة محمد بن عبد الله، فلماذا لم يذكره أبو الفرج الأصفهاني في مقاتل الطالبيين؟ مع أنه استقصى فيه كلّ من كان مع محمد

---

(١) ينظر: البغدادي، المقالات والفرق: ص ٧٧.

(٢) ينظر: الأصفهاني، مقاتل الطالبيين: ص ٢٦٣.

(٣) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٣/ ١٦٨.

(٤) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٦٩.

وقُتل، أو لم يُقتل، ولا يمكن عادة اطّلاع ابن الغضائري عليه، وخفاؤه عن مثل أبي الفرج الأصفهاني، المتقدّم عليه.

ثالثاً: أما استغراب المحدث النوري (رحمه الله) أنْ يكون المُعلّى من دعاة محمد بن عبد الله، مع كونه من خدم أبي عبد الله الصادق (عليه السلام)، وقوّامه، وعداوة بني الحسن للصادق (عليه السلام)، وروايته عدة أحاديث عنه (عليه السلام)، في عدم مشروعية دعوى محمد بن عبد الله، فهو استغراب في غير محلّه؛ فإنَّ ما وقع ويقع من نظائر ذلك سابقاً ولاحقاً، شيء كثير، لا يبقى بالنظر إليها مجال للاستغراب والاستبعاد[1].

وبذلك، يظهر الكلام في السبب الثاني، كما هو واضح.

الكلام في السبب الثالث وهو:

أنَّ الغلاة يضيفون إليه كثيراً، ومن الواضح أنَّ الغلاة لم يكونوا ليضيفوا على كل شخصية، ما لم تكن تلك الشخصية فيها مقومات وأسس وملامح عامة لمقبولية رواة الغلاة حال الإضافة إليها، وهذا طبيعي جداً، فلا يمكن للغلاة التفكير في إضافة روايات الغلّو إلى الرواة واضحي المعالم والوثاقة، والذين لم يُخدش في عقيدتهم، ولم تكن لهم ميول للتصنيف في

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣.

العقائد، وغرائب الأحداث، ونحو ذلك من الأمور المشابهة له؛ ولذلك تجدهم يتجنبون مثل هذه الشخصيات، وفي المقابل تجدهم يحاولون الإضافة إلى الشخصيات الجدلية، ممن وقع الخدش في عقيدتهم، وصدرت منهم سلوكيات وأفعال، تدلّ- بشكل أو بآخر- على إمكانية تحميلهم لأفكار الغلاة، ومن الواضح أنَّ المُعلّى بن خُنيس كان من الشخصيات المناسبة للغلاة، لكي يحمّلوه أفكارهم بشكل أو بآخر وبنسبة أو أخرى، وبذلك يكون هذا معنى من المعاني التي يمكن أنْ يحمل عليها قول ابن الغضائري، من أنَّ الغلاة يضيفون إليه كثيراً.

وأما أنه هل يتحمل ذنب تلك الإضافة من الغلاة، أو لا؟

فالجواب: الظاهر مما تقدّم من أنَّ الرجل يحمل ولو جزء المسؤولية؛ وذلك لأنه مهّد لهذا التحميل من خلال سلوكه لبعض السلوكيات غير المنضبطة، فبذلك تكون إشارة ابن الغضائري نمطاً من أنماط الخدش، والقدح في المُعلّى.

نعم، يمكن أنْ يقال أن مقتضى كون ابن الغضائري في مقام تحقيق حال وروايات المُعلّى، ووصل إلى نتيجة كون الغلاة قد أضافوا إليه شيئاً كثيراً، فمقتضى الأمانة العلمية

أنْ يشير إلى ذلك، ويحذّر المحققين والمستفيدين من بعده، من الاعتماد على مرويات المُعلّى بشكل عام، خصوصاً مع عدم تيسّر إمكانية التمييز بين المدسوس وغير المدسوس، ولذلك نظير في غير مورد، وفي أكثر من شخصية، كالمغيرة بن سعيد، وأبي الخطاب، في جملة من كتب أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، كما حدّث بذلك، وأشار إليه يونس بن عبد الرحمن، وهشام بن الحكم، وكان ذلك معروفاً عند الخاصة والعامة، فقد جاء عن يونس بن عبد الرحمن، عن هشام بن الحكم، أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

((كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المسترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة فيدسّ فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي ثم يدفعها إلى أصحابه فيؤمرهم أنْ يبثوها في الشيعة فكلّ ما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو فذاك مما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم))[1].

وعن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال:

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٩١ الرقم ٤٠٢، ينظر: المجلسي، بحار الأنوار: ٢٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

((لعن الله المغيرة بن سعيد، أنه كان يكّذب على أبي، ولعن الله مَن قال فينا، ما لا نقوله في أنفسنا، ولعن الله مَن أزالنا عن العبودية لله، الذي خلقنا، وإليه مآبنا ومعادنا، وبيده نواصينا))[1].

وما ذكره ابن عدي في الضعفاء، حيث قال:

((لم يكن بالكوفة ألعن من المغيرة بن سعيد، في ما يروى عنه من التزوير على علي (عليه السلام)، وعلى أهل البيت، وهو دائم الكذب عليهم))[2].

والمتحصل من جميع وجوه المقام الثاني، أن الرجل مخدوش في رواياته ومذهبه وعقيدته.

وحاصل الكلام في المُعلّى بن خُنيس هو:

أنه لا اطمئنان بوثاقة الرجل، بل القرائن على الخدش فيه ليست بخفية، مضافاً إلى ذلك، فإنَّ الرجل مخدوش العقيدة

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٨٩ الرقم ٤٠٠، ينظر: الخوئي: معجم رجال الحديث: ١٩/ ٢٩٩ الرقم ١٢٥٨٧.

(٢) ينظر: الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: ٦/ ٣٥٢ الرقم ١٨٣٦، الذهبي، تاريخ الإسلام: ٧/ ٤٧٤.

والمذهب.

نعم، الثابت له خدمته لأهل البيت (عليهم السلام)، وأنه كان موضع عطف وترحّم وعناية الإمام (عليه السلام)، حتى حال مقتله، وهذا ليس بغريب عن الأئمة (عليهم السلام)، تجاه محبيهم ومواليهم.

وبهذا يتمّ ما أردنا الكلام فيه، بحق المُعلّى بن خُنيس.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا ويُعيننا، ومنه نستمد العون والتوفيق .

والحمد لله رب العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. القرآن الكريم
٢. الحضيني مخطوط
٣. الشيخ عادل هاشم (معاصر).مخطوط : بصائر الدرجات، دراسة وتحليل
٤. الشيخ عادل هاشم (معاصر).مخطوط كتاب المحاسن، دراسة وتحليل:
٥. أبحاث في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط
٦. ابن الغضائري دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط
٧. رجال النجاشي دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط
٨. بحوث في الفاظ التضعيف: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
٩. رجال الطوسي درسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق

عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
١٠. سهل بن زياد بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنش.
١١. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر
١٢. المباحث الرجالية، الحلقة الأولى: عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء.
١٣. رجال ابن داود: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.
١٤. الرسائل الرجالية: الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ) تحقيق: محمد حسين الدرايتي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٢٢ - ١٣٨٠ش، المطبعة: سرور الناشر: دار الحديث.
١٥. ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ): إقبال الأعمال، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني. الطبعة

: الأولى. سنة الطبع : رجب ١٤١٤، المطبعة : مكتب الإعلام الإسلامي. الناشر : مكتب الإعلام الإسلامي.

١٦. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة : الثانية المصححة. سنة الطبع : ١٩٨٣ م الناشر : مؤسسة الوفاء - بيروت – لبنان.

١٧. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.

١٨. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة اهل البيت.

١٩. قاموس الرجال: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥ هـ)،الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤١٩ هـ ،الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٠. معجم البلدان: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ) سنة الطبع : ١٩٧٩ م، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان

٢١. الصدوق، التوحيد: : الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) ، تحقيق : تصحيح وتعليق : السيد هاشم الحسيني الطهراني ، الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة

٢٢. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة : الثانية ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٣. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري سنة الطبع : محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٤. الغَيبة : الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ عباد الله الطهراني ، الشيخ علي أحمد ناصح الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان ١٤١١ . المطبعة : بهمن، الناشر : مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة

٢٥. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع : ١٤٠٤. المطبعة : بعثت – قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

٢٦. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة : الرابعة. سنة الطبع : ١٣٦٣ ش المطبعة : خورشيد

٢٧. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : جواد القيومي الإصفهاني الطبعة : الأولى. سنة الطبع : رمضان المبارك ١٤١٥، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٨. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٣٦٤ ش. المطبعة : خورشيد، الناشر : دار الكتب الإسلامية – طهران.

٢٩. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة

٣٠. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق : الشيخ جواد القيومي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة

٣١. الكافي: الكليني، محمد بن يعقوب(ت ٣٢٩ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٣٦٣ ش. المطبعة : حيدري، الناشر : دار الكتب الإسلامية – طهران.
٣٢. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن علي (معاصر) ،جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي – بيروت – لبنان
٣٣. معجم رجال الحديث: الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١٣هـ)، الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٤١٣ - ١٩٩٢م
٣٤. بصائر الدرجات: الصفّار، أبو جعفر محمد بن الحسن القمي (ت ٢٩٠ هـ) تحقيق : الحاج ميرزا حسن كوچه باغي. سنة الطبع : ١٤٠٤ المطبعة : مطبعة الأحمدي – طهران، الناشر : منشورات الأعلمي – طهران.
٣٥. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ)، الطبعة : الخامسة. سنة الطبع : ١٤١٦ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٣٦. المحاسن: البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت٢٧٤هـ) تحقيق

: تصحيح وتعليق : السيد جلال الدين الحسيني سنة الطبع : ١٣٧٠ - ١٣٣٠ ش، الناشر : دار الكتب الإسلامية – طهران.

٣٧. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث طبعة : الأولى. سنة الطبع : رجب ١٤١٥. المطبعة : ستارة – قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم – ايران.

٣٨. لسان الميزان: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر)ت ٨٥٢ هـ(الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٩٧١ م، الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت – لبنان.

٣٩. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت ١٢٠٥ هـ) تحقيق : علي شيري سنة الطبع : ١٩٩٤م، المطبعة : دار الفكر – بيروت، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.

٤٠. الإرشاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.

٤١. الكامل في ضعفاء الرجال: الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي (ت ٣٦٠ هـ) تحقيق: يحيى مختار غزاوي الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٩٨٨ م، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان

٤٢. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق : دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا . الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٧ - ١٩٩٧ م الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان.

٤٣. تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت٥٧١ هـ) تحقيق : علي شيري سنة الطبع : ١٤١٥، المطبعة : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.

٤٤. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق : السيد محمد رضا الجلالي الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤٢٢، المطبعة : سرور. الناشر : دار الحديث.

٤٥. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١٨٠١ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام

لإحياء التراث. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤١٦ المطبعة : ستارة – قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٤٦. تنقيح المقال في علم الرجال: المامقاني، عبد الله محمّد حسن بن عبد الله (ت ١٣٥١ هـ) طبعة حجرية.

٤٧. تكملة الرجال: الكاظمي، عبد النبي بن علي بن أحمد (ت ١٢٥٦ هـ) ، تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم. الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ . المطبعة: مهر. الناشر: انوار الهدى

٤٨. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

٤٩. التحرير الطاووسي: ابن الشهيد الثاني، جمال الدين أبو منصور الحسن الجبعي، العاملي (ت١٠١١هـ) تحقيق : فاضل الجواهري الطبعة : الأولى ، سنة الطبع : ١٤١١ المطبعة : سيد الشهداء (عليه السلام) - قم، الناشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة.

٥٠. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد

بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة : الثانية سنة الطبع: ١٤١٤، المطبعة : مهر - قم ، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة

٥١. شرح نهج البلاغة : ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، (ت٦٥٦هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٣٧٨ - ١٩٥٩ م، الناشر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه

٥٢. تهذيب التهذيب: : العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان.

٥٣. كشف الغمة في معرفة الأئمة: الإِرْبِلي، بَهَاء الدِّين علي بن عيسى بن أبي الفتح (ت ٦٩٢ هـ) الطبعة : الثانية، سنة الطبع : ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م، الناشر : دار الأضواء - بيروت – لبنان.

٥٤. الضعفاء: العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد (ت٣٢٢هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٨هـ المطبعة : دار الكتب العلمية – بيروت، الناشر : دار الكتب العلمية .

بيروت.
٥٥. تهذيب الكمال: المزي، جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف الحلبي الشافعي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق : تحقيق وضبط وتعليق : الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة: الرابعة سنة الطبع : ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م ، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان
٥٦. سير أعلام النبلاء: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ) تحقيق : إشراف وتخريج : شعيب الأرنؤوط / تحقيق : حسين الأسد، الطبعة : التاسعة سنة الطبع : ١٤١٣ - ١٩٩٣ م ، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان
٥٧. تاريخ الإسلام: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت٧٤٨هـ) تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمرى، الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤٠٧ - ١٩٨٧م، المطبعة : دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت، الناشر: دار الكتاب العربي.
٥٨. المعلى بن خنيس: حسين الساعدي (معاصر)، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٤٢٥ - ١٣٨٣ش، المطبعة : دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر - قم.

٥٩. الأمالي: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق : قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٤، الناشر : دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع – قم.
٦٠. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت١٤٠٥هـ)، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ربيع الآخر ١٤١٢، المطبعة : شفق – طهران الناشر : ابن المؤلف
٦١. الفوائد الرجالية: الخواجوئي، محمد إسماعيل بن الحسين بن محمد رضا المازندراني(ت١١٧٣هـ) تحقيق: السيد مهدي الرجائي، طبع: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية مشهد – ايران.
٦٢. عدة الرجال: الاعرجي، السيد محسن بن الحسن بن مرتضى الكاظمي (ت ١٢٢٧ هـ)، تحقيق: مؤسسة الهداية لاحياء التراث الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، الناشر: اسماعيليان
٦٣. معراج اهل الكمال وبذيله بلغة المحدثين: الماحوزي، الشيخ شمس الدين سليمان بن عبد الله البحراني (ت ١١٢١ هـ). تحقيق: السيد مهدي الرجائي والشيخ عبد الزهرة العويناتي، طبع: مطبعة سيد الشهداء، الطبعة الاولى ١٤١٢هـ، الناشر:

المحقق العويناتي.
٦٤. بحوث في فقه الرجال: الفاني، السيّد علي بن محمّد حسن بن حسين الحسيني الإصفهاني (ت١٤٠٩هـ) الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٤، الناشر: مؤسسة العروة الوثقى.
٦٥. بهجة الآمال: التبريزي، الشيخ الملا علي العلياري (ت ١٣٢٧هـ) تحقيق: جعفر الحائري طبعة : ١٤٠٨هـ، المطبعة: المطبعة العلمية - قم، الناشر: حاج محمد حسين كوشان بور.
٦٦. طرائف المقال: الجابلقي، السيد علي أصغر بن شفيع بن علي أكبر الموسوي البروجردي(ت ١٣١٣ هـ) تحقيق: السيد مهدي الرجائي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة.
٦٧. الفوائد الرجالية: الصدر، السيد علي بن محمد الحسيني (معاصر) ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ المطبعة: امين- قم، الناشر: دار الغدير
٦٨. بحوث في علم الرجال: محمد آصف المحسني القندهاري (ت١٤٤٠هـ-٢٠١٩م)،ترجمة ونشر: جامعة المصطفى العالمية
٦٩. مهج الدعوات: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) قدم له وعلق عليه: الشيخ حسين الاعلمي، الطبعة: الأولى ١٩٩٤م، الناشر: مؤسسة الاعلمي

بيروت لبنان
٧٠. المقالات والفرق: الاشعري، سعد بن عبدالله بن ابي خلف القميّ (ت٣٠١هـ)، تحقيق: د محمد جواد مشكور، المطبعة: حيدري- طهران، سنة ١٣٤١، الناشر: مؤسسة مطبوعاتي عطائي.
٧١. مقاتل الطالبيين: أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم الأموي (ت ٣٥٦هـ) شرح وتحقيق: السيد احمد صقر، منشورات مؤسسة الاعلمي بيروت لبنان
٧٢. فرق الشيعة: النوبختي، ابو محمّد الحسن بن موسى بن الحسن (من اعلام القرن الثالث الهجري)، الطبعة الأولى ٢٠١٢م، تقديم: السيد هبة الدين الشهرستاني، منشورات الرضا بيروت- لبنان.
٧٣. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر (ت٦٠٨هـ) تحقيق : إحسان عباس، المطبعة : لبنان - دار الثقافة، الناشر : دار الثقافة.
٧٤. أعيان الشيعة: محسن الأمين، السيد محمد الباقر محسن بن عبد الكريم بن علي بن محمد العاملي (ت١٣٧١ هـ -١٩٥٢م) تحقيق وتخريج : حسن الأمين، تاريخ الطبع: ١٩٨٣م، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت - لبنان.

مُحتَوياتُ الكِتاب

الموضوع	الصفحة
إطلالة عامة على شخصية المُعلّى بن خُنيس	٩
وجوه القول بوثاقة المُعلّى بن خُنيس	١٢
الوجه الأول: جملة من الروايات الواردة في المقام	١٢
الرواية الأولى:	١٢
الرواية الثانية:	١٧
الرواية الثالثة:	٢٠
الرواية الرابعة:	٢٣
الرواية الخامسة:	٣١
الرواية السادسة:	٣٣
الرواية السابعة:	٣٥
الرواية الثامنة:	٣٦
الأولى:	٣٩
الرواية الثانية:	٤١
الرواية التاسعة:	٤٣
الرواية العاشرة:	٤٥
الرواية الحادية عشر:	٥٠
الرواية الثانية عشر:	٥٧

الموضوع	الصفحة
أما من ناحية السند:	٥٨
الرواية الثالثة عشر:	٦١
الوجه الأول:	٦٦
الوجه الثاني:	٦٧
وأما دلالة فيرد عليها:	٦٨
الوجه الثالث:	٦٩
الوجه الرابع:	٧٠
فالنتيجة النهائية:	٧١
الرواية الرابعة عشر:	٧٢
الرواية الخامسة عشر:	٧٤
الوجه الثاني:	٨٣
الوجه الثالث:	٨٤
الوجه الرابع:	٨٦
وجوه القدح بوثاقة المُعلّى بن خُنيس	٩٥
الوجه الأول:	٩٥
الرواية الأولى:	٩٥
الرواية الثانية:	٩٧

الموضوع	الصفحة
الرواية الثالثة:	١٠٣
حسين بن عبيد الله القمي:	١٠٣
الثاني: الحسين بن عبيد الله:	١٠٦
الثالث: محمد بن أورمة:	١١٠
الرواية الأولى:	١١٦
الرواية الثانية:	١١٧
الوجه الثاني:	١٢٠
الوجه الثالث:	١٢٥
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	١٣٩